مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

الغلطُ في كتابِ سيبويهِ(*)

د/أسماء بنت محمَّد العسَّاف
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك
في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرَّحمن بالرِّياض
البريد الالكترونيAMALASSAF@PNU.EDU.SA

*) تاريخ تسلم البحث ٢٠٢٠/٦/١٦م
تاريخ قبوله للنشر ٢٠٢٠/٩/٧م.
*) موقع المجلة:
http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

الغلطُ في كتابِ سيبويهِ

د/أسماء بنت محمَّد العسَّاف
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك
في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرَّحمن بالرِّياض

ملخص البحث:

يهدفُ هذا البحثُ إلى إبرازِ حكمٍ من أحكامِ النَّحوِ المعياريَّةِ وهو الغلطُ، وخصَّهُ بكتابِ سيبويهِ أولِ كتبِ النَّحوِ وصولا إلينا، وعرَّج إلى تعريفِ الغلطِ لغةً واصطلاحًا، ثم بيانِ استعمالاتِهِ في كتبِ النَّحوِ وصولاً إليهِ في الكتابِ. وأشارَ إلى الخلافِ الواقعِ في تفسيرِ مرادِ سيبويهِ.

وقد حكمَ سيبويهِ على أقوالٍ للعربِ بالغلطِ في خمسةِ مواضعَ، كلُّها كانت نثريَّةً، ثلاثٌ منها صرفيَّةٌ واثنتان نحويتانِ، تفاوتت فيما بينها بالتفاصيلِ واتَّفقت في النَّتيجةِ التي خلصت لمراد سيبويهِ من هذا الحكمِ، وهو مخالفةُ القياسِ لأسبابٍ معتدٍ بها بانت خلالَ البحثِ. وقد اختلفت أسبابُ النَّاطقِ بالخطأ من العربِ ما بينَ توهُّمٍ أو تخفُّفٍ لفظيٍّ أو مراعاةِ المعنى أو إمضاءِ الغلبةِ في اللفظِ، وهذا كلُّهُ مستنتجٌ من السِّياقِ وعبارة سيبويهِ.

الكلمات المفتاحية:

الغلط، الخطأ، الحكم.

The Mistakes in Sibawayh’s book.

Asma M Al Assaf,
associate professor, Princess Nourah University

Abstract

This research revolved around a standard rule of grammar, which is a mistake, and it was singled out by the book of Sibawayh, the first book of grammar to reach us. He pointed to the difference in the interpretation of Murad Sibawayh**.**

Sibawayh ruled the sayings of the Arabs by mistake in five places, all of which were prose, three of which are morphological and two grammatical, which differed with each other in detail and agreed in the result that was concluded by Murad Sibawayh of this ruling, which is a violation of the measurement for reasons that are considered significant through the pant. The causes of the spokesperson of the Arabs differed between delusions, verbal attenuation, observance of meaning, or the signing of predominance in the word, and this is all inferred from the context and the Sibawayh phrase.

Keywords: Mistake, Wrong, Rule.

مقدمة:

الحكمُ في النَّحوِ العربيّ جزءٌ من مكنوناتِه المعياريَّة، لا يكادُ ينفكُّ عنه ولا ينقطعُ، ولذا تراه مرافقًا إيَّاهُ منذُ النَّشأةِ التي اقتضت ظهورَ أحكامِ الخطأ والغلطِ أو الحسنِ والفصاحةِ ومثلِها؛ كونِ هذا أبرزَ أسبابِ ظهورِ هذا العلمِ.

ولا يخفى أنَّ الحكمَ النَّحويَّ كانَ نتيجةَ تتبُّعِ كلامِ العربِ واستقراءِ نصوصِهم على اختلافِ لهجاتِها ومستوى فصاحتِها وقلَّتِها وكثرتِها، ولذا تجدُ كتبَ النَّحوِ تحفَلُ بطائفةٍ من الأحكامِ النَّحويَّةِ المصنَّفةِ تبعًا للنَّوعِ أو القدرِ بناءً على المرويّ المجموعِ. وهذا كتابُ سيبويهِ – أولُ كتبِ النَّحوِ وصولاً إلينا– يزخرُ بطائفةٍ كبيرةٍ منوَّعةٍ من هذهِ الأحكامِ تعقبُ المسألةَ أو تتخلَّلُ تحليلها؛ بل إنَّه يُفردُ بابًا لهذا على غرارِ علمِ أصولِ النَّحوِ؛ فيقولُ: "هذا بابُ الاستقامةِ من الكلامِ والإحالةِ؛ فمنه مستقيمٌ حسنٌ ومحالٌ ومستقيمٌ كذبٌ ومستقيمٌ قبيحٌ وما هو محالٌ كذبٌ. فأمَّا المستقيمُ الحسنُ فقولُك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غدًا وسآتيك أمسِ. وأما المستقيمُ الكذبُ فقولُك: حملتُ الجبلَ وشربْتُ ماءَ البحرِ، ونحوه. وأمَّا المستقيمُ القبيحُ فأن تضعَ اللفظَ في غيرِ موضعِه نحوُ قولِك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك وأشباه هذا. وأمَّا المحالُ الكذبُ فأن تقولَ: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ..."[(١)].

والمقلِّبُ صفحاتِ الكتابِ عجِلاً– دونَ تأمُّلٍ وتصفُّحٍ– يلمحُ عنايةَ سيبويهِ بالأحكامِ التي يُقيِّمُ فيها الشَّاهدَ أو القولَ، ولذا حظيَ هذا الحقلُ باهتمامِ الباحثينَ الذينَ تواردوا على هذا النَّبعِ يَروونَ شغفَهم بدراسةٍ خاصَّةٍ بحكمٍ واحدٍ، أو مجملةٍ لكلِّ الأحكامِ من جهةِ أثرِها في التَّقعيد أو اللاحقينِ مخالفةً أو مشابهة.

ومن واقعِ تعلُّقي بالكتابِ وملازمتي له فقد رأيتُ حكمًا من الأحكامِ التي أحسبُها قديمةً قِدَمَ النَّحوِ نفسِهِ؛ وهو الغلطُ الذي وصمَ بهِ سيبويهِ قولَ عربيٍّ شعرًا أو نثرًا، فكانَ لي معَهُ وقفةُ تأمُّلٍ ومكوثُ تحليلٍ. فما مرادُهُ؟ وما سببُهُ؟ وما علاقةُ الحكمِ بأصولِ اللغةِ؟ وهل الأسلوبُ مرجوحٌ أو منبوذ؟... ونحو ذلكَ من الأسئلةِ المتزاحمةِ. ومن هذا الحوارِ الدَّاخليّ قامتِ الفكرةُ، فجمعْتُ المادَّةَ الخاصَّةِ بالغلطِ ودرستُها عارضةً مسائلَها على كتبِ النحوِ وأقوالِ العربِ ومشابِهاتها أو مخالفاتِها.

حداني إلى العزمِ والمضيّ جمعُ هذا الموضوعِ بينَ النحوِ وأصولِهِ، وعدمُ الوقوفِ على دراسةٍ تخصُّهُ بالبحثِ وتُجلّيه، وكلُّ ما في المكتبةِ مما يشيرُ إلى الغلطِ مختلفٌ عمَّا تُعالجُهُ

(١) ٢٥/١

هذه الدِّراسةِ، وإن كانَ يحومُ حولَ الحمى كما يُقالُ؛ منها بضعُ رسائلَ علميَّةٍ عامَّةٌ، أولاها "ظاهرةُ الغلطِ في الدَّرسِ النَّحويِّ حتى نهاية القرن الرَّابع للهجرة" لأحمد الزَّكي[٢]، والثَّانيةُ "الأحكام التقويمية في النحو العربي" لنزار الحميداوي[٣]، والثَّالثة دراسةُ زهير سلطان "المؤاخذات النحويّة حتى نهاية المائة الرابعة"[٤]، وكلُّ هذهِ الدِّراساتِ عامَّةٌ لكلِّ غلطٍ أيًّا كانَ مُصدِرُهُ وشاملةٌ فترةً طويلةً، ولذا لم تسلِّط أدواتِ البحثِ على الكتابِ ولم تَعنَ بكلِّ مسائلِه، وثمَّةَ بحثٌ صغيرٌ وُسِمَ ب "من مظاهرِ الحكمِ بالغلطِ عند المبردِ في كتابه المقتضبِ" لسيف الدين طه الفقراء[٥]، وهو مختصٌّ بالمبردِ وكتابِهِ المقتضبِ وتناولُهُ بعضَ مسائلِ الكتابِ لا يتجاوزُ الوصفَ فقط، وكذا البحثُ الموسومُ ب "مثارات الغلط الإعرابي من خلال كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري" لأمين قادري[٦]، خاصٌّ بالغلطِ في الإعرابِ ومسائلِ أخطاءِ المعربينَ فقط، وثمَّة دراساتٌ بعيدةٌ كلَّ البعدِ عن هذهِ الدراسةِ؛ إذ هي فيما أخذَهُ النحاةُ على بعضِهم، كما في (مسائل الغلط) للمبرد، الذي ضمنَّهُ (١٣٢) مسألةً انتقدَ فيها سيبويهِ، ذكرَ منها (٣٤) في المقتضبِ؛ وإن كانَ قد رجعَ عمَّا رآه بعدُ، معلِّلًا: "هذا شيءٌ كنَّا رأيناه في أيَّامِ الحداثةِ، وأمَّا الآنَ فلا"[٧]. وعلى هذا النَّهجِ تصدَّى له (ابنُ ولاد) في كتابٍ سمَّاه (الانتصار). والفرقُ بينَ هذا وذي الدِّراسةِ بينٌ؛ إذ موضوعُنا في الغلطِ الذي هو حكمٌ للمسألةِ، لا الغلطِ الذي هو موجهٌ للعَلَمِ في حكمِهِ على المسائلِ، مقصورٌ على كتابٍ نحويٍّ واحدٍ ومقتصرٌ على ما صرَّحَ بتغليطِهِ سيبويهِ.

وجاءت الدِّراسةُ في مقدِّمةٍ وثلاثةِ مباحثٍ لتعريفِ الغلطِ، فتحليلِ مسائلِهِ، ثمَّ الوقوفِ على أسبابِ ذلك، متبوعةً بخاتمةٍ تُجْمِلُ العملَ وتُبرزُ نتائِجَهُ.

وقد اتَّبعتُ في دراسةِ هذا الموضوعِ المنهجَ التحليليَّ، ونظرتُ في كلِّ كتابٍ يخدمُهُ؛ ككتبِ الأصولِ والكتبِ المتعلِّقةِ بكتابِ سيبويهِ شرحًا وتعليقًا وشواهدَ ...، وكتبِ التخريجِ واللغاتِ، وسواها ممَّا يتَّكئُ بحثُ الحكمِ عليهِ.

واللهَ أسألُ أن يُوفقَني لبلوغِ الغايةِ وتحقيقِ المبتغى. والحمد لله ربِّ العالمين[٨].

---

٢) رسالة ماجستير في جامعة مؤتة.
(٣) رسالة ماجستير في جامعة بغداد.
(٤) رسالة دكتوراه في جامعة قار يونس.
(٥) مجلة جامعة الشارقة للدراسات الإنسانية والاجتماعية.
(٦) منشورات جامعة الجزائر.
(٧) الخصائص ٢٠٦/١.
(٨) أصل هذا البحث مشروع تفرُّغ عام ١٤٣٢ه، وقد أنجز دون نشر للانشغال بالأعمال الإدارية ولم يكن على الساحة أيٌّ من تلك الدراسات السابقة المشار إليها أعلاه، ثم روجع للنشر ١٤٤١هـ بعد أن ظهرت أبحاث الغلط ولم يُفد منها فعليًّا.

المبحثُ الأوَّلُ: تعريفُ الغلطِ

الغلطُ لغةً: غَلِطَ فِي الأَمرِ يَغْلَطُ غَلَطًا وأَغْلَطَه غَيْرُهُ، والغلط خِلَافُ الْإِصَابَةِ[٩]، وهوَ كَلَامٌ لشَيْءٍ لم تُرِدْهُ[١٠]؛ إذ يُريدُ أن يتكلَّمَ بكلمةٍ فيغلَطَ فيتكلَّمَ بغيرِها[١١]. وَعنِ اللَّيْثِ: الغَلَطُ كلُّ شَيْءٍ يعيا الْإِنْسَانُ عَن جِهَةِ صَوَابِهِ من غيرِ تعمُّدٍ[١٢]. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: غَلِطَ فِي مَنْطِقِه، وغَلِتَ فِي الحِساب غَلَطاً وغَلَتاً، وَبَعْضُهُمْ يجعلُهما لُغَتَيْنِ بِمَعْنًى. قَالَ: والغَلَطُ فِي الحِساب وكلِّ شيءٍ، والغَلَتُ لَا يَكُونُ إلا فِي الْحِسَابِ[١٣].

وخلاصةُ المدلولِ اللغويِّ أنَّ الغلطَ خلافُ الصَّوابِ بمعنى الخطأ لا فرقَ بينَهُما، ولذا تجدُ من يُفسِّرُ العنتَ بالخطأ والغلطِ[١٤] كليهما على سواءٍ، على أنَّ بعضَ من اهتمَّ بالفروقِ والحدودِ قد باعدَ بينَهما وفرَّقَ بأَنَّ الْغَلَطَ يجوزُ أَن يكونَ صَوَابًا فِي نَفسِهِ وإن وُضِعَ فِي غير مَوْضِعِه، أمَّا الْخَطَأُ فلَا يكونُ صَوَابًا على وَجهٍ[١٥]، أو يكونُ الخطأُ مُرتبطًا بما ليسَ للإنسانِ فيه قصدٌ أو تعمُّدٌ[١٦]؛ بينما الغلطُ يكونُ مقصودًا، وهوَ بخلافِ ما نصَّ عليهِ اللغويُّونَ فيما نقلوه عن الليثِ الآنفِ ذكرُهُ.

وقد سبقَ ذلكَ كلَّهُ تفريقُ الْخَلِيلِ بينَ المتقارباتِ؛ حيثُ قَالَ: المُحَالُ كلامٌ لغير شيءٍ، والمستقيمُ كلامٌ لشَيْء، والغلطُ كَلَام لشَيْء لم تُرِدْه واللغْوُ كلامٌ لشيءٍ لَيْسَ من شأنِك، وَالْكذب كَلَام لشَيْء تَغُرُّ بِهِ[١٧].

الغلطُ في اصطلاحِ النحويّينَ : الغلطُ حكمٌ منَ الأحكامِ النَّحويةِ التَّقويميَّةِ التي تزخرُ بها كتبُ النَّحوِ والصَّرفِ واللغةِ، مبنيَّةً على ما صحَّ لديهِم من سماعٍ أو اعتُمِدَ من قياسٍ، وليسَ لهُ من تعريفٍ في كتبِ أصولِ النَّحوِ فيما أعلمُ، ولهُ تعريفٌ وحيدٌ وقفتُ عليهِ لابنِ الحاجبِ يُعرِّفُهُ بأنَّهُ "كلُّ ما خالفَ القياسَ واستعمالَ الفصحاءِ"[١٨].

---

(٩) انظر: مقاييس اللغة (غلط).
(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٥٩/٥.
(١١) انظر: الصحاح (غلت)، تاج العروس (غلت).
(١٢) انظر: تهذيب اللغة ٨٢/٨، المحكم (غ ل ط)، لسان العرب (غلط)، القاموس المحيط (غلط)، تاج العروس (غلط).
(١٣) انظر: إصلاح المنطق ٢٣٥، جمهرة اللغة (غلت)، المحكم (غ ل ط)، العباب الزاخر (غلط)، الصحاح (غلت)، لسان العرب (غلط)، القاموس المحيط (غلط)، تاج العروس (غلط) (غلت).
(١٤) انظر: مجمل اللغة ٦٣١/١، شمس العلوم ٤٧٩٥/٧.
(١٥) انظر: الفروق اللغوية ٥٥.
(١٦) انظر: التعريفات ١٠٤.
(١٧) انظر: تهذيب اللغة ١٥٩/٥.
(١٨) الإيضاح في شرح المفصَّل ١٨٢/٢.

وبتتبُّعِ المصطلحِ في كتبِ النَّحويّينِ نقفُ على أنَّ استعمالَهم لا يعدو المعانيَ الآتيةَ:

- الدِّلالةِ على الخطأ مرادفًا لهُ بحيثُ يتعلَّقُ باللسانِ دونَ الجِنانِ، ترى هذا المعنى جليًّا في التَّوابعِ (بابِ البدلِ نوعِ الغلطِ والنِّسيانِ) (بابِ عطفِ النَّسقِ في بل ولا) (بابِ التَّوكيدِ في غاياتِهِ).
- الدِّلالةِ على الخطأ مرادفًا لهُ مُتعلِّقًا بالجِنانِ؛ ويكثرُ في تخطئةِ الأعلامِ والآراءِ والمذاهبِ، وقد صُنِّفت فيهِ المصنَّفاتِ يرمونَ بها عينَ الخطأ، نحوُ كتابِ الغلطِ أو مسائلِ الغلطِ – على اختلافٍ في تسميتِهِ– للمبرِّدِ، واستدراكِ الغلطِ لأبي بكرٍ الزُّبَيْديّ، وإصلاحِ غلطِ أبي عبيدٍ لابنِ قتيبةَ الدينوريّ، والتَّنبيهِ على ما في الفصيحِ من الغلطِ لأبي القاسمِ البصريّ. ومنهُ– أيضًا– ما أفردت لهُ أبوابٌ في بعضِ المصنَّفاتِ كما فعلَ ابنُ جنيّ في الخصائصِ في بابٍ في أغلاطِ العربِ وبابٍ في سقطاتِ العلماءِ، ومن تبعَهُ كالسيوطيّ في المزهرِ وغيرُهُ. ومنه كذلكَ ما كانَ في تخطئةِ مذهبٍ أو علمٍ أو رأيٍ كقولِ المبردِ في المذاهبِ: "وقد بيَّنا نصبَ هذا في قولِ سيبويهِ، ودلَّلنا على موضعِ الغلطِ في مذاهبِهم"[١٩]، وقولِ أبي جعفرٍ النَّحاسِ في النُّحاةِ: "ورأيتُ بعضَ النَّحويّينَ قد جعلَ في كتابِهِ أنَّ معنى (لا يفضضُ اللهُ فاه) لا جعلَهُ اللهُ فضاءَ لا أسنانَ فيهِ؛ لأنَّ الفضاءَ المكانُ الواسعُ، وهذا غلطٌ في الاشتقاقِ؛ لأنَّ لامَ الفعلِ منَ الفضاءِ ليست ضادًا، ولامُ الفعلِ من فضَّ ضادٌ، وهذا من أقبحِ الغلطِ، ولا سيَّما ممَّن يدعي الرياسةَ في النَّحوِ"[٢٠]. وكذا ما خطَّأَ بهِ ابنُ جنيّ فريقًا منَ الرُّواةِ، يقولُ: "وزعمَ بعضُ رواةِ اللغةِ أنَّ (المروءةَ) مأخوذةٌ من قولِهم: هوَ حسنٌ في مرآةِ العينِ، وهذا من فاحشِ الغلطِ، وذلكَ أنَّ الميمَ في (مرآة) زائدةٌ ومروءةٌ فَعُولَةٌ، فلو كانَت منَ المرآةِ لكانَت رُئيَّة"[٢١].
- الدِّلالةُ على خروجِهِ عنِ القياسِ وإن كان مسموعًا، وهوَ ما حدَّهُ ابنُ الحاجبِ، ومنهُ قولُ ابنِ السَّرَّاجِ: "واعلم أنَّ الذي حُكِيَ من قولِهم لولاي ولولا شيء شذَّ عن القياسِ كانَ عند شيخِنا يجري مجرى الغلطِ، والكلامُ الفصيحُ ما جاءَ به القرآنُ: لولا أنتَ "[٢٢].
- الدِّلالةِ على التَّوهُّمِ، وهوَ معنًى ظاهرُ الشُّيوعِ في كثيرٍ من مسائلِ النَّحوِ والصَّرفِ، وهذا المعنى شديدُ الارتباطِ بالسَّابقِ، وغالبًا ما يقترنُ سياقُ الحكمِ بألفاظٍ داعمةٍ تُؤكِّدُ هذا المعنى، كقولِ: وهِموا أو توهَّموا أو على التَّشبيهِ أو غيرِ ذلكَ ممَّا يدلُّ عليهِ، ومن ذلكَ قولُ أبي سعيدٍ

(١٩) المقتضب ٣/ ٢٥٢.
(٢٠) عمدة الكتاب ١٣٨.
(٢١) الحلبيات ٥٩.
(٢٢) الأصول في النَّحو ٢/ ١٢٤.

جامعًا بينَ المعنيينِ في غيرِ ما موضعٍ: "وسيبويهِ يُجري مثلُ هذا على الغلطِ والتوهُّمِ"(٢٣)، "قيلَ لهُ: قد أقررتَ أنَّ الذي أدخلَ اللامَ الثَّانيةَ أدخلَها على أنَّ اللامَ منَ الأصلِ توهُّمًا وغلطًا، وبعيدٌ أن نتوهَّمَ كلَّ هذا الغلطِ ونستعملَهُ"(٢٤)، وكقولِ ابنِ الحاجبِ مضيفًا الظنَّ أيضًا معَهُما: "وذلكَ لأنَّ زيادةَ الميمِ فيها ليسَت لقصدِ الإلحاقِ؛ بل هيَ من قبيلِ التوهُّمِ والغلطِ، ظنُّوا أن ميمَ منديلٍ ومسكينٍ ومدرعةٍ فاءَ الكلمةِ كقافِ قنديلٍ ودالِ درهمٍ"(٢٥)، وينحو هذا ابنُ السَّرَّاجِ بإتباعِ التَّشبيهِ الغلطَ في قولِهِ: "وحُكيَ عنِ الكسائيِّ أو غيرِهِ منَ القدماءِ أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ فترفعُ ظريفًا، تجعلُهُ خبرًا ل (رُبَّ)، ومن فعلَ هذا فقد جعلَها اسمًا، وهذا إنَّما يجيءُ على الغَلطِ والتَّشبيهِ"(٢٦). وقد استعمَلَ بعضُهُم الخطأ بمعنى الغلطِ المرادِ بهِ التَّوهُّمِ، ويوردُهُ مُفردًا ذِكرَهُ أو مجموعًا معَ الغلطِ والرُّؤيةِ، كما في قول السَّرخسيِّ: "ومَن همزَ (معايشَ) فقد غلطَ وأخطأَ، وإنَّما أوقعَهُ في هذا الغلطِ أنَّهُ رأى معيشةً مثلَ سفينةٍ في اللفظِ، ورآهُم يهمزونَ سفائنَ، فهمزَ معائشَ"(٢٧)، ثمَّ قد يُجمعُ بين ثلاثةِ ألفاظٍ؛ هي الغلطُ والتوهُّمُ والخطأُ بمعنًى واحدٍ، كما فعلَ ابنُ الحاجبُ إذ يقولُ: "وكذلكَ قراءةُ من قرأَ: ﴿عادًا لؤلى﴾ [النجم ٥٠] فهمزَ فهوَ خطأٌ منهُ ... فهمزَ الواوَ السَّاكنةَ؛ لأنَّهُ توهَّمَ الضمَّةَ قبلَها فيها، ولهذا الغلطِ في كلامِهِم نظائرُ، فإذا جاءَ فاعرفْهُ لتستعمِلَهُ كما سمعتَهُ ولا تقِس عليهِ"(٢٨).

ولعلَّ النَّاظرَ في عباراتِ النحويّينَ المتضمّنةِ هذا الحكمِ (الغلطَ) يرى تداخلَ المعنيينَ الأخيرينَ وشديدَ ارتباطِهِما، وإن اختلفا عندَ الحُكمِ على المسائلِ، فكلُّ توهُّمٍ هوَ خارجٌ عنِ القياسِ، وليسَ كلُّ خروجٍ عنِ القياسِ توهُّمًا، فمخالفةُ القياسِ أعمُّ وأشملُ، وقد يكونُ التَّوهُّمُ أحدَ أسبابِهِ لا أنَّهُ السببُ الوحيدُ، والعلاقةُ بينَهُما سببيَّةٌ، وهذا ينطبقُ أيضًا على الخطأ الذي هو مخالفةٌ للقياسِ وأحدُ مسبّباتِهِ، غيرَ أنَّ التَّوهُّمَ قد يقفُ معَهُ سماعٌ قليلٌ أو نادرٌ في مواجهةِ قياسٍ بُنيَ على مسموعٍ فاشٍ، بخلافِ الخطأ الذي يأتي من جهلٍ أو ظنٍّ.

الغلطُ في الكتاب: جاءَ لفظُ الغلطِ واشتقاقاتُهُ في كتاب سيبويه –حسبما أحصيتُ– ستَّ عشرةَ مرَّةً(٢٩)؛ أكثرُها دالٌّ على القسمِ الأوَّلِ من استعمالِ الغلطِ في البدلِ وبل ونحوِهِما، وخمسٌ

(٢٣) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٣١.
(٢٤) نفسه ٢/ ٢١١.
(٢٥) شرح الشَّافية ٦٨/١.
(٢٦) الأصول في النحو ١/ ٤١٨.
(٢٧) سفر السَّعادة ١٠٤/١.
(٢٨) شرح الشَّافية ٤٣٠/٤.
(٢٩) أمَّا ما كان شبيهًا له فقد ورد الخطأ ٢٢ مرَّة والتَّوهُّم ٩ مرَّات.

منها– كما سيأتي في المسائلِ بعدُ– هيَ المقصودةُ بالبحثِ، أطلقَهُ سيبويهِ حكمًا معياريًّا على استعمالٍ لغويٍّ أو تركيبٍ كغيرهِ منَ الأحكامِ المتناثرةِ في كتابِهِ، مُتأثِّرًا بشيخِهِ الخليلِ الذي حفلَ معجمُهُ العينُ بألفاظِ التغليطِ، وقد نقلَ عنهُ أيضًا هنا تغليطًا لاستعمالٍ لغويٍّ مسموعٍ عنِ العربِ مُحلِّلاً التَّركيبَ تحليلاً نحويًّا مُبيِّنًا ضوابطَهُ وعلتَهُ، يقولُ: "وقالَ الخليلُ رحمَهُ اللهُ: لا يقولونَ إلاَّ (هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ) من قِبَلِ أنَّ الضبَّ واحدٌ والجحرَ جحرانِ، وإنَّما يَغلَطونَ إذا كانَ الآخِرُ بعِدَّةِ الأوَّلِ، وكانَ مُذكَّرًا مثلَهُ أو مُؤَنَّثًا، وقالوا: هذهِ جِحرَةُ ضِبابٍ خربةٍ؛ لأنَّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ ولأنَّ الجحرةَ مؤنثةٌ والعدَّةُ واحدة فغَلِطوا؛ وهذا قولُ الخليل رحمه الله"(٣٠).

ثمَّ ينحو هذا النَّحوَ سيبويهِ في مسائلَ أربعٍ؛ ثلاثٌ صرفيَّةٌ وواحدةٌ نحويةٌ، ينسبُ الغلطَ فيها للعربِ على التَّبعيضِ صراحةً، إذ يقولُ: "واعلم أنَّ ناسًا منَ العربِ يغلطونَ"(٣١) "ومنَ العربِ من يقولُ في (ناب): نُوَيبٌ... وهوَ غلطٌ منهم"(٣٢) "وزعمَ أبو الخطَّابِ أنَّ ناسًا منَ العربِ يقولونَ: ادعِهِ من دعوت ... وإنما هو غلطٌ"(٣٣)، أمَّا خامسةُ المسائلِ فيسندُ الغلطَ لهُم دونما تبعيضٍ، فيقولُ: "فأمَّا قولهُم مصائبُ فإنَّهُ غلطٌ منهُم"(٣٤)، وأحسبُ أنَّ شيوعَ اللغةِ الأخرى الفصيحةِ ودورانَ القياسِ عليها أغنى عن التَّصريحِ بما يدلُّ على البعضِ.

وفي كلِّ مسألةٍ حكمَ عليها سيبويهِ بالغلطِ نلقى توجيهًا ينطلقُ فيهِ ممَّا استقرَّ عندَهُ وصحَّ في القياسِ، وبيانَ خروجِهِ عنِ الوجهِ أو تفسيرِ التَّوهُّمِ الذي يُصرِّحُ بلفظِهِ كثيرًا.

وبتأمُّلِ تلكَ المسائلِ– على قلَّتِها– يظهرُ مصطلحٌ مصاحبٌ للحكمِ بالغلطِ؛ وهو التَّوهُّمُ، وقد ورد لفظُهُ في مسألتينِ من أصلِ خمسِ مسائلَ، تأتي في سياقِ الوقوفِ على سببِ الحكمِ الذي أصدرَهُ وهو الغلطُ، ففي قول ناسٍ من العربِ (ادعِهِ) بكسرِ عينِهِ علَّلَ ذلكَ بقولِهِ: "كأنَّها لما كانَت في موضعِ الجزمِ توهَّموا أنَّها ساكنةٌ"(٣٥)، وكذا في همزِ العربِ (مصائب) قالَ: "وذلكَ أنَّهم توهَّموا أنَّ مُصيبةً (فَعِيلَةٌ)"(٣٦). ففي كلا المسألتينِ توهُّمُ المتكلِّمِ حالا غيرَ الحقيقةِ كانَ علَّةً لوقوعِهِ في الخطأ.

(٣٠) الكتاب١/٤٣٧.
(٣١) نفسه ٢/ ١٥٤.
(٣٢) نفسه ٣/٤٦٢.
(٣٣) نفسه ١/٣٧٣.
(٣٤) نفسه ١/٤٢٤.
(٣٥) الكتاب١/٣٧٣.
(٣٦) نفسه ١/٤٢٤.

وقد وقعَ خلافٌ في تفسيرِ مصطلحِ الغلطِ عندَ سيبويهِ وغيرِهِ بينَ الخطأ والتَّوهُّمِ واللحنِ والخروجِ عن القياسِ... وغيرِها، ولا أجدُ ما أطمئنُّ إليهِ في اتِّخاذِهِ مقصَدًا لسيبويهِ في هذهِ المسائلِ الخمسِ الواردةِ في كتابهِ سوى مخالفةِ القياسِ، يدعمُ ذلكَ أمورٌ منها:

- التَّصريحُ بألفاظِ القياسِ ومفاهيمِهِ عندَه في سياقِ تحليلِ المسألة، فها هو يقولُ في الجرِّ على الجوارِ: "وممّا جرى نعتاً على غيرِ وجهِ الكلامِ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ فالوجهُ الرفعُ، وهوَ كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم، وهو القياسُ"[٣٧].
- تأسيسُهُ القاعدةَ المتَّفقَ عليها بناءً على ما كثُرَ سماعُهُ وصحَّ قياسُهُ قبلَ الولوجِ في تغليطِ القولِ، وأقتطعُ جزءًا من صدرِ إرساءِ نظامِ تصغيرِ المعتلِّ العينِ مثالًا لهذا، يقولُ مبتدئًا مسألتَهُ: "إن كانَت بدلاً من واوٍ ثم حقَّرتَهُ رددْتَ الواوَ، وإن كانَتْ بدلًا من ياءٍ رددْتَ الياءَ، كما أنَّك لو كسَّرتَهُ رددْتَ الواوَ إن كانَتْ عينُهُ واوًا، والياءَ إن كانَتْ عينُهُ ياءً ..."[٣٨] إلى آخرِ كلامِهِ في بيانِ ذلكَ تمثيلًا وتوضيحًا قبلِ ذكرِ القولِ المخالفِ.
- التَّبعيضُ عندَ نسبةِ الأقوالِ للعربِ، وهو جليٌّ في المسائلِ، ولا ريبَ أنَّ هذا ينبئُ إلى مُخالفةِ القياسِ الذي يُبنى عادةً على الشّائعِ والمطَّردِ والكثيرِ.
- وقوعُ بعضِ المعاني الموردةِ ردفًا للغلطِ– عندَ بعضِ من حكمَ على أنَّ المرادَ هو التَّوهُّمُ أو الحملُ على المعنى مثلاً – ضمنَ نصوصِ سيبويهِ علّلاً فقط، ممَّا يدفعُ كونَها هي الأصلَ في الحكمِ؛ إذ تُسجِّلُ جزءًا منهُ كما كانت جزءًا من القياسِ لا كلَّهُ.

المبحثُ الثَّاني: مسائلُ الغلطِ

وردَ الحكمُ بالغلطِ – على اختلافِ اشتقاقِهِ – عند سيبويهِ في مسائلَ خمسٍ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ كما مرَّ، تُفردُ أدناهُ بالنَّظرِ والتَّحليلِ، مُرتَّبةً وفقَ ورودِها في الكتابِ.

المسألةُ الأولى: **الجرُّ على الجوارِ:**

يقولُ سيبويهِ: "وممّا جرى نعتاً على غيرِ وجهِ الكلامِ (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)؛ فالوجهُ الرفعُ، وهوَ كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم، وهو القياسُ؛ لأنّ الخَربَ نعتُ الجُحْرِ والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعضَ العربِ يجُرُّه وليسَ بنعتٍ للضَّبِّ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضيفَ إلى الضَّبِّ، فجرُّوهُ لأنَّه نكرةٌ كالضَّبِّ، ولأنَّه في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضَّبِّ، ولأنَّه صارَ هوَ والضَّبُّ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ. ألا ترى أنَّك تقولُ: هذا حَبُّ رُمّانٍ؛ فإذا كانَ لكَ قلْتَ: هذا حَبُّ رُمّاني، فأَضفتَ الرُّمَّانَ إليكَ، وليسَ لكَ الرمَّانُ إنَّما لكَ الحَبُّ. ومثلُ ذلكَ: هذهِ ثلاثةُ أَثوابِك. فكذلكَ يقعُ على

(٣٧) نفسه ٤٣٧/١.
(٣٨) نفسه ٤٦٢/٣.

جُحْرِ ضبٍّ ما يقعُ على حَبَّ رُمّانٍ؛ تقول: هذا جُحْرُ ضَبِّي، وليسَ لك الضبُّ إنَّما لك جُحْرُ ضبٍّ، فلم يَمنعْك ذلك من أَنْ قلتَ جحرُ ضبِّي، والجحرُ والضبُّ بمنزلةِ اسمٍ مفرَدٍ؛ فانجرَّ الخَرِبُ على الضبِّ كما أضفتَ الجُحرَ إليك معَ إضافةِ الضبِّ. ومعَ هذا أنَّهم أَتبعوا الجرَّ كما أَتبعوا الكَسْرَ الكسرَ، نحوَ قولهم: (بِهِم وبدارِهِم) وما أشبه هذا. وكِلا التفسيرَيْنِ تفسيرُ الخليل، وكانَ كلُّ واحدٍ منهما عندَهُ وجهًا من التفسير.

وقالَ الخليلُ رحمَهُ اللهُ: لا يقولونَ إلاَّ: (هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبانِ)؛ من قِبَلِ أنَّ الضبَّ واحدٌ والجحرَ جحرانِ، **وإنَّما يَغلَطونَ إذا كانَ الآخِرُ بعِدَّةِ الأوَّلِ، وكانَ مُذكَّرًا مثلَهُ أو مُؤَنَّثًا،** وقالوا: هذهِ جِحرَةُ ضِبابٍ خربةٍ؛ لأنَّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ ولأنَّ الجحرةَ مؤنثةٌ والعدَّةُ واحدة فغَلِطوا؛ وهذا قولُ الخليل رحمه الله.

ولا نَرَى هذا والأوَّلَ إلاّ سَواءً؛ لأنَّهُ إذا قالَ: هذا جُحْرُ ضبٍّ مُتَهَدمٍ؛ ففيهِ منَ البيانِ أنَّهُ ليسَ بالضبِّ مثلُ ما في التَّثنيةِ منَ البيانِ أنَّهُ ليسَ بالضبِّ، وقالَ العجَّاجُ:

كَأَنَّ نَسجَ العَنكَبُوتِ المرَمَّلِ

فالنَّسجُ مذكَّرٌ والعنكبوتُ أنثى"[٣٩].

<u>وجه الإشكال:</u> (خربٍ) صفةٌ ل (جُحْرُ)، والقياسُ يقتضِي إتباعَهُ رفعًا؛ فيُقالُ: هذا جحرُ ضبٍّ خربٌ. ومجيئُهُ – في قولِ العربِ هذا – مجرورًا صفةً لمرفوعٍ خلافُ الأصلِ، وإن كانَ سُمِعَ بالوجهين؛ أعني الرفعَ على القياسِ، وهو الأكثرُ والأفصحُ كما نصَّ سيبويهِ[٤٠]، والجرُّ وهوَ المحكومُ عليهِ بالغلطِ، وعليهِ مدارُ البحثِ.

<u>توجيه المسألة:</u> أسمى كثيرٌ منَ النُّحاةِ ما وقعَ في هذا القولِ (الجوارَ أو المجاورةَ)[٤١]؛ يُريدونَ بذلكَ هنا أنَّ (خربٍ) تأثَّرَ بمُجاورتِهِ (ضبٍّ) المجرورةِ، فجُرَّ مثلَها بحُكمِ التَّجاوُرِ والمُقاربةِ، وقد عدَّهُ بعضُ النحويّينَ أحدَ عواملِ الجرِّ الأربعةِ؛ حروفِ الجرِّ والإضافةِ والتبَعِيَّةِ لأحدِهِما[٤٢]؛ ولستُ أراهُ كما قالوا لضعفِهِ ونُدرتِهِ فلا يُعتدُّ بهِ كما في العواملِ الأخرى، فضلاً عن إنكارِ بعضِ النَّحويينَ وقوعَهُ في لغةِ العربِ أصلاً.

وعلى هذا فللنُّحاةِ في إجازةِ الجرِّ على الجوارِ أقوالٌ [٤٣]:

- الجوازُ على الإطلاق[٤٤].

---

(٣٩) الكتاب ٤٣٧/١.
(٤٠) انظر: نفسه ١/ ٤٣٦.
(٤١) انظر: الخصائص ١٩٢/١، ارتشاف الضَّرب ١٩١٢/٤، وقد سمَّاه الثعالبي المجاورة أو حفظ التوازن وإيثاره (فقه اللغة وسر العربية ٢٨٣).
(٤٢) انظر: شذور الذهب ٢٩٦.
(٤٣) سأقفُ معَ القوليينِ الأوليينِ اللذينِ يُمثِّلانِ رأي سيبويهِ وشيخِهِ الخليلِ؛ كونِهما مدارَ الحديث.

- الجوازُ بقيدِ توافقِ المضافِ والمضافِ إليه في الجنسِ والعددِ[٤٥].
- الجوازُ معَ تقييدِهِ بالنَّعتِ[٤٦].
- المنعُ مُطلقًا[٤٧].
- القصرُ على السَّماعِ[٤٨].

ونستطيعُ من خلالِ النَّصِّ السَّابقِ لسيبويهِ أن نقولَ: إنَّهُ يرى جوازَ الجرِّ على الجوارِ مُطلقًا بدليلِ تعليقهِ على كلامِ الخليلِ مُخالِفًا: "هذا قولُ الخليلِ رحِمَهُ اللهُ، ولا نرى هذا والأوَّلَ إلا سواءً؛ لأنَّهُ إذا قالَ: (هذا جُحْرِ ضبٍّ مُتَهَدِّمٍ) ففيهِ منَ البيانِ – أنَّهُ ليسَ بالضَّبِّ – مثلُ التَّثنيةِ أنَّهُ ليسَ بالضَّبِّ"[٤٩].

واستشهدَ على هذا بقولِ العجاجِّ:

كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[٥٠].

ف (المرملِ) حُمِلَ على جوارِ (العنكبوتِ) رغمَ اختلافِهِما تذكيرًا وتأنيثًا.

ولا يجدُ سيبويهِ غضاضةً في أن يُسوِّغَ لجرِّ (خربٍ) على الجوارِ بأمورٍ؛ هيَ:

- أنَّهُ نكرةٌ كالضَّبِّ.
- أنَّهُ في موضعٍ يقعُ فيهِ نعتُ الضَّبِّ.
- أنَّهُ صارَ هوَ والضَّبِّ بمَنزِلَةِ اسمٍ واحدٍ[٥١]. وهذا حقُّ الإضافةِ؛ إذ المضافُ والمضافُ إليهِ كالاسمِ الواحدِ.

والقولُ بجوازِ الجرِّ على الجِوارِ هو قولُ الجمهورِ[٥٢]، ويقعُ– على مذهبِهِم– في النَّعتِ كما في هذا الشَّاهدِ، والتَّوكيدِ[٥٣] والعطفِ[٥٤]، ولها شواهدُ ليسَ هذا موضعَها.

وسيبويهِ– بهذا النَّصِّ– يُخالفُ رأيَ شيخَهُ الذي يقولُ: "لا يقولونَ إلاَّ هذانِ جُحرا ضبٍّ خربانِ ... والعدَّةُ واحدةٌ فغلطوا"[٥٥].

---

(٤٤) انظر: الكتاب ١/٤٣٦-٤٣٧، ارتشاف الضَّرب ٤/ ١٩١٤، همع الهوامع ٢/ ٤٤٠.
(٤٥) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤١٥، همع الهوامع ٢/ ٤٤٢.
(٤٦) انظر: جامع البيان ١٣/ ١٣٢، البحر المحيط ٤/ ١٩٢، خزانة الأدب ٥/ ٩١.
(٤٧) انظر: الخصائص ٢/ ٤٣٢، المغني ٢/ ٦٨٣-٦٨٥، المساعد ٢/ ٤٠٣ - ٤٠٤، همع الهوامع ٢/٤٤١.
(٤٨) انظر: ارتشاف الضَّرب ٤/ ١٩١٣، همع الهوامع ٢/٤٤١، خزانة الأدب ٥/ ٩١، حاشية الصبان ٣/١٠٣٠.
(٤٩) الكتاب ١/ ٤٣٧.
(٥٠) ديوانه ١/ ٢٤٣، وانظره في الخصائص ٣ / ٢٢١.
(٥١) انظر: الكتاب ١/ ٢١٧.
(٥٢) انظر: ارتشاف الضَّرب ٤/١٩١٤، همع الهوامع ٢/٤٤٠.
(٥٣) من شواهده قول أبي الغريب: يا صاحِ بلِّغْ ذوي الحاجاتِ كُلِّهِمُ أن ليسَ وصلٌ إذا انحلتْ عُرا الذَّنبِ (شذور الذهب ٢٩٦).
(٥٤) مما عُدَّ من شواهده قراءة الجرّ في آية المائدة ١٢ ﴿وأرجلكم﴾.

من هُنا فالخليلُ معَ جوازِ الجرِّ على الجِوارِ؛ غيرَ أنَّهُ يشترِطُ توافقَ المضافِ معَ المضافِ إليهِ في العددِ والنَّوعِ والتَّعريفِ والتَّنكيرِ(٥٦). ويُفهَمُ من ذلكَ أيضًا أنَّهُما إن لم يتَّفِقا يكُنِ الكلامُ على وجهِهِ دونَما حملٍ على الجِوارِ(٥٧).

وخلاصةُ القولِ في توجيهِ الشَّاهدِ أنَّ سيبويهِ وشيخَهُ الخليلَ يحملانِهِ على الجوارِ. ولغيرِهِم توجيهٌ آخرُ؛ فالسيرافيُّ وابنُ جنّيٍّ تأوَّلا قولَهُم (خربٍ) على أنَّهُ صفةٌ ل (ضبٍّ)، وأصلُهُ: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ الجحرُ منه، والجرُّ معمولٌ لهُ، ثمَّ حُذِفَ الضَّميرُ للعلمِ بهِ، وأُسنِدَ إلى ضميرِ الضَّبِّ، كما يُقال: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ – بالإضافةِ – وأصلُهُ: حسنٍ الوجهُ منهُ(٥٨).

ولا شكَّ أنَّ في هذا التوجيهِ منَ الضَّعفِ ما لا يخفى؛ ومِن أظهرِهِ أنَّ الحذفَ في العربيَّةِ مبنيٌّ على أمنِ اللبسِ، وفي تأويلِهِم قد حُذِفَ الضَّميرُ معَ اللبسِ.

ويَظهرُ أنَّهما؛ أعني السِّيرافيَّ وابنَ جنّيٍّ وسواهُما– مِمَّن تحمَّلَ مشقَّةَ تخريجِ الشَّاهدِ على وجهٍ ولو كانَ بعيدًا– ينطلقانِ من مذهبِهما في منعِ الجرِّ على الجِوارِ مُطلقًا، ولذا نرى العكبريَّ يقولُ: "الجوارُ من موضعِ الضَّرورةِ والشُّذوذِ، ولا يُحملُ عليهِ ما وجدتَ عنهُ مندوحةً"(٥٩).

وكما يدفَعُ هؤلاءِ المجاورةَ يتحمَّسُ لها آخرون؛ ألا ترى إلى ردِّ الشَّنقيطيِّ على الزَّجَّاجِ في إنكارِهِ الجوارَ، يقولُ: "ولم ينكرْهُ إلا الزجَّاجُ، وإنكارُهُ له– معَ ثُبوتِهِ في كلامِ العربِ وفي القرآنِ العظيمِ– يدلُّ على أنَّهُ لم يتتبعِ المسألةَ تتبُّعًا كافيًا، والتحقيقُ أنَّ الخفضَ بالمجاورةِ أسلوبٌ من أساليبِ اللغةِ العربيةِ، وأنَّهُ جاءَ في القرآنِ لأنَّهُ بلسانٍ عربيٍّ مُبينٍ"(٦٠).

وثمَّةَ أمورٌ أجدُ منَ الضرورةِ التنبيهَ عليها:

- الأولُ أنَّ هذا النَّصَّ الذي يحتجُّونَ بهِ مقطوعٌ – لا ريبَ– وهوَ جزءٌ من كلامٍ للعربِ مُتَّصلٍ، وإلاَّ فكيفَ حُكمِ عليهِ بالجوارِ لو كانَ موقوفًا عليهِ ساكنًا؟ وقد حاولتُ – ما وسعني الجهدُ– أن أقلِّبَ كتبَ النَّحوِ والأمثالِ وإعرابِ القرآنِ واللغاتِ والمعاجمِ علِّيَ أظفرَ ببقيةِ النَّصِ الواضحِ فيه اتِّصالُ الكسرِ ببقيتِهِ؛ فلم أفلحْ.

---

(٥٥) الكتاب ١/ ٤٣٧.
(٥٦) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١/ ٤١٥، شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٨.
(٥٧) انظر: شرح أبيات الكتاب للسيرافي ١/ ٤١٥.
(٥٨) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٢٨/٢، مغني اللبيب ٢/ ٦٨٣– ٦٨٤، المساعد ٢/ ٤٠٣ – ٤٠٤.
(٥٩) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٤.
(٦٠) أضواء البيان ٣٣١/١.

- الثاني أنَّ موردَ قَبولِ الحملِ على الجوارِ الذَّائقةُ الصوتيَّةُ التي تستسيغُ إمضاءَ الكسرِ بعدَ كسرٍ؛ وهي ما ألمحَ إليهِ الأوائلُ بنصِّهِم على تقاربِ الجارِ للمُجاوَرِ، إذ لو ابتعدا أو فُصِلَ بينهُما بفاصلٍ لتغيَّرَ الحالُ، فهذا سيبويهِ يقولُ: "وقد حملَهُم قُربُ الجوارِ ..."[٦١]، وبمعناه جاء نصُّ المبردِ: "وقد حملَهُم قُربُ العاملِ على أن قالَ بعضُهُم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، وإنَّما الصِّفةُ للجُحرِ، فكيفَ بما يصِحُّ معناهُ..."[٦٢] وزادَ أبو حيَّانٍ بقولِهِ: "والعربُ تُراعي القربَ معَ فسادِ المعنى في نحوِ قولِهِم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"[٦٣] وأوضحُ منها قولُ ابنِ كثيرٍ: "المجاورةُ وتناسبُ الكلامِ، وهذا سائغٌ ذائعٌ في لغةِ العربِ"[٦٤] وإن كنتُ أراه مُحِقًّا في الوصفِ الأوَّلِ فإنّي أراهُ مُبالِغًا في الثَّاني؛ فالحملُ على الجوارِ– رغمَ ما فيهِ منَ الخلافِ– لا يعدو حالاتٍ قليلةٍ، ويُمكنُ أن يصدقُ وصفُهُ على الإتباعِ لا الجوارِ، وفرقٌ بينهُما؛ فالأوَّلُ لازمٌ والآخِرُ عارضٌ.
- الثَّالثُ أنَّ استقراءَ الشَّواهدِ الدَّالةِ على الجوارِ قرآنيَّةً ونبويَّةً وشعريَّةً ونثريَّةً– عندَ منْ أجازَهُ – تقفُ عندَ الجرِّ فحسبُ؛ ولا تتعدَّاهُ إلى قسيميهِ الرَّفعِ والنَّصبِ، ولا شكَّ أنَّ لهذا دلالةً صوتيَّةً تخفُّفِيَّةً، فإجراءُ اللِّسانِ بالكسرِ مرَّتينِ في لفظينِ مُتجاورَينِ– لا ريبَ– أخفُّ من تنَقُّلِهِ بينَ ثقيلَينِ مختلفينِ؛ الكسرِ ثمَّ الضمِّ، فضلاً عن قُوَّةِ الكسرِ؛ ألا تراهُ يغلِبُ الضَّمَّ إذا اجتمعا معَ الهمزِ في وسطِ الكلامِ فيُلزِمَ رسمَ الياءِ إملاءً. وقد استلهمَ النَّحويُّونَ هذا المعنى، فقالَ الفرَّاءُ: "من عادةِ العربِ أن يُتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا أشبهَهُ"[٦٥]، كما أنَّنا نلحظُ أنَّ العربَ تتوسَّع في الجرِّ أكثرَ من قسيميهِ؛ ألا تراهم كيف خصُّوا الجارَّ والمجرور بأحكامٍ واستثناءاتٍ لا تجوزُ معَ غيرِهِ، وإن كانَ الظَّرفُ يُشاركُهُ التَّوسُّعَ فإنَّما هوَ على محملِ الجرِّ بوجهٍ لتضمُّنِهِ معنى (في) فمردُّهُ إليهِ.
- الرابعُ أنَّ النَّحويينَ حملوا هذا ونحوَهُ على الجِوارِ ولم يُدرجوهُ ضمنَ الإتباعِ لفرقٍ دقيقٍ بينهُما؛ وهوَ أنَّ الأوَّلَ عارضٌ والآخِرَ لازمٌ، وإن وقعَ في بعضِ ألفاظِ النَّحويّينَ تجوُّزٌ فيهما فسحبُوا هذا على ذاكَ، كما في قولِ الأخفشِ: "ويجوزُ الجرُّ على الإتباعِ نحو: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"[٦٦].

(٦١) الكتاب ١/ ٦٧.
(٦٢) المقتضب ٤/٧٣.
(٦٣) تذكرة النحاة ٣٤٦.
(٦٤) تفسير القرآن ٣/ ٥٣.
(٦٥) معاني القرآن للفراء ٢/١٥٣.
(٦٦) معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٩٤.

- الخامسُ هو كيفَ يُمكنُ إعرابُ (خربٍ) ونحوِها ممَّا حُمِلَ على الجِوَارِ؟ فإمَّا أن يُقالَ: صفةٌ مجرورةٌ محمولةٌ على ما قبلَها (مُجاورِها) خطأً؛ وهوَ خطأٌ مركبٌ لا شكَّ، وإمَّا أن تُعربَ: صفةٌ مرفوعةٌ وعلامةُ رفعِها الضَّمَّةُ المُقدَّرةُ منعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحلِّ بحركةِ المُجاورةِ، وأراهُ والوجهَ. أمَّا المنكرونَ للجِوارِ فهيَ جاريةٌ على سننِ العربيَّةِ في حملِها على النَّعتِ السّببيِّ، فتكونُ صفةً مجرورةً مُتَحمِّلةً ضميرَ رفعٍ مُقدَّرٌ بجحره مثلاً.

<u>حكم المسألة:</u> اختلفتْ أحكامُ النَّحويينَ على هذا القولِ بين منعٍ وشذوذٍ أو ضرورةٍ وقصرٍ على السماعِ أو قلَّةٍ وغلطٍ؛ ووقفتنا ستكونُ معَ الحكمِ الذي أطلقَهُ سيبويهِ وهوَ الغلطُ مدارُ البحثِ، إذ صرَّحَ بلفظِ الغلطِ بصيغةِ المضارعِ فقالَ: "وإنَّما يغلَطونَ ..."[٦٧] ضمنَ قولٍ للخليلِ وهوَ مُؤيِّدٌ لهُ ضمنًا؛ حيثُ صرَّحَ بمُخالفتِهِ لهُ في القيدِ دونَ الحُكمِ ممَّا يدلُّ على موافقتِهِ، ومرادُهُ في ذلكَ الخطأَ لخروجِهِ عنِ القياسِ الذي يقضي تبعيَّةِ النَّعتِ للمنعوتِ إعرابًا، فلمَّا تخالفا ضمًّا وكسرًا ممَّا لم يجرِ به القياسُ خُرِّجَ على السَّماعِ وحُملَ على الغلطِ.

<u>رؤيةٌ:</u> بعد تتبُّعي للشَّواهدِ التي ذكرَها النُّحاةُ القائلون بالجوارِ، سواءً كانت شعريَّةً أم نثريَّةً، قرآنيَّةً أم حديثيَّةً، ودراستي للتوجيهاتِ والاحتمالاتِ التي قال بها المخالفونَ، والوقوفِ على حججِ المجيزينَ؛ أخلصُ إلى الآتي:

- الجوارُ ضربٌ منَ اللحنِ لمخالفته قوانين العربيَّةِ التي استُنبطت من كثيرِ كلامِ العربِ، ولذا فلا يصدُقُ وقوعُهُ على كلامِ اللهِ عزَّ وجلَّ. وأتَّفقُ معَ كثيرٍ منَ النَّحويّينَ ممَّن أنكرَ وقوعَهُ في القرآنِ الكريمِ بخاصَّةٍ، فها هوَ الزجاجُ يقولُ: "فأمَّا الخفضُ على الجوارِ فلا يكونُ في كلماتِ اللهِ"[٦٨]. وجاء رد أبي جعفر النحاسِّ على الأخفشِ وأبي عبيدةَ: "وهذا القولُ غلطٌ عظيمٌ؛ لأنَّ الجوارَ لا يجوزُ في الكلامِ أنْ يقاسَ عليهِ، وإنَّما هوَ غلطٌ ونظيرُهُ الإقواءُ"[٦٩]. وكذا قالَ ابنُ خالويهِ: "فهوَ غلطٌ؛ لأنَّ الخفضَ على الجوارِ لغةً لا يُستعملُ في القرآنِ، وإنَّما يكونُ لضرورةِ شاعرٍ أو حرفٍ يجري كالمثلِ، كقولِهم: حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"[٧٠]، ونفاهُ أيضًا مكيٌّ؛ قالَ: "وهوَ بعيدٌ، لا يُحمَلُ القرآنُ عليهِ"[٧١]. وكلُّ ما استشهدَ بهِ المؤيّدونَ لهُ أوجهُ أخرى يُحملُ عليها، وهيَ أظهرُ منهُ فيما أرى.

(٦٧) الكتاب ٤٣٧/١.
(٦٨) إعراب القرآن المنسوب للزجَّاج ٩/٢.
(٦٩) إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٥٩/١.
(٧٠) إعراب القراءات السبع ١٤٣/١.
(٧١) مشكل إعراب القرآن ٢٢٠/١.

- ما وقعَ في لغةِ العربِ نثرًا يُعدُّ خطأً ولا يُعتدُّ بهِ ولا يَنقاسُ عليهِ وهوَ شاذٌّ، أمَّا ما وقعَ في الشِّعرِ فضرورةٌ – إن لم يكن ثمَّةَ محملٌ آخرُ – يلجأُ إليها الشاعرُ لكيلا يقعَ في الإقواءِ الذي هوَ عيبٌ في الرَّويّ. وانظر إلى قولِ أبي البقاءِ كيفَ أوجزَ الحكمَ في هذهِ المسألةِ: "الجوارُ من مواضعِ الضَّرورةِ والشُّذوذِ، ولا يُحملُ عليهِ ما وُجِدَ عنهُ مندوحةٌ"(٧٢).
- لم يقعِ الجرُّ على الجوارِ في السَّعةِ عدا قولَ: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فكيفَ يُمكنُ البناءُ عليهِ والاعتمادُ دونَ الالتفاتِ لبقيةِ شواهدِ العربيّةِ التي جاءت على القياسِ، ثمَّ عسفُ الشَّواهدِ القرآنيَّةِ والشِّعريَّةِ لتحملَ على هذا الوجهِ دونَ غيرهِ منَ الأوجهِ ليُجعلَ لهذا الغلطِ بابًا في اللغةِ وشأنًا! وقد جرتِ العادةُ عندَ النَّحويّينَ ألاَّ يلتفتوا للنَّادرِ إزاءَ الكثيرِ ويكتفونَ بالحكمِ عليهِ بالشُّذوذِ.
- ما وقعَ فيهِ النَّاطقُ بهذا القولِ– معَ الإقرارِ بغلطِهِ– لا يعدو أن يكونَ قد أغراهُ الاستخفافُ اللفظيُّ والتَّتابعُ الصَّوتيُّ، فأجرى لسانَهُ وَفقَ نغَمِ الكلامِ منسابًا دونَ قيدٍ.
- عدَّ بعضُ العلماءِ هذا القولَ ممَّا يجري مجرى المثَلِ في كونِهِ يُحكى ولا يُقاسُ عليهِ(٧٣). وأجدُ هذا مُوافقًا.
- ابنُ جنّيّ كانَ لهُ موقفٌ صريحٌ في الجوارِ حملَ كلَّ شواهدِ المؤيدينَ على تأويلٍ واحدٍ وهوَ الحذفُ؛ يقولُ: "فمِمَّا جازَ خلافَ الإجماعِ الواقعِ فيه– منذُ بدئِ هذا العلمِ وإلى آخرِ هذا الوقتِ– ما رأيتُهُ أنا في قولِهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، فهذا يتناولُهُ آخرٌ عن أولٍ على أنَّهُ غلطٌ منَ العربِ، لا يختلفونَ فيه ولا يتوقفونَ عنه، وأنَّهُ منَ الشَّاذِّ الذي لا يُحملُ عليهِ، ولا يجوزُ ردُّ غيرهِ إليهِ. وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآنِ مثلَ هذا الموضعِ نيفًا على ألفِ موضعٍ، وذلكَ أنَّهُ على حذفِ المضافِ لا غيرَ، فإذا حملتَهُ على هذا الذي هوَ حشوُ الكلامِ منَ القرآنِ والشِّعرِ ساغَ وسلسَ وشاعَ وقُبِلَ، وتخليصُ هذا أنَّ في أصلِهِ: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُه، فيجري (خرب) وصفًا على (ضب) وإن كانَ في الحقيقةِ للجحرِ، كما تقولُ: مررْتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ... فلمَّا كانَ أصلُهُ كذلكَ حذفُ (الجحر) المضافُ إلى الهاءِ، وأقيمَتِ الهاءُ مُقامَهُ فارتفعَت؛ لأنَّ المضافَ المحذوفَ كانَ مرفوعًا، فلمَّا ارتفعَت استترَ الضَّميرُ المرفوعُ في نفسِ (خرب)، فجرى وصفًا على ضبٍّ، وإن كانَ الخرابُ للجحرِ لا للضَّبِّ على تقديرِ حذفِ المضافِ"(٧٤). وأرى أنَّ حملَ هذا القولِ على حذفِ المضافِ بعيدًا مُتكلَّفًا، وكونُهُ غلطًا وقعَ فيهِ المتكلِّمُ مقبولٌ سائغٌ.

(٧٢) التبيان في إعراب القرآن ١٧٤/١.
(٧٣) انظر : إعراب القراءات السبع ١٤٣/١.
(٧٤) الخصائص ١٩١/١- ١٩٢.

المسألةُ الثانيةُ: الإتباعُ بالرَّفعِ على اسمِ إنَّ:

يقولُ سيبويهِ: "واعلم أنَّ ناسًا منَ العربِ **يغلطونَ فيقولونَ: إنَّهُم أجمعونَ ذاهبونَ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ**؛ وذلكَ أنَّ معناهُ الابتداءَ، فيرى أنَّهُ قائلٌ: هم، كما قالَ:

* ولا سابقٍ شيئًا إذا كانَ جائيًا*(٧٥)

على ما ذكرْتُ لكَ"(٧٦).

وجهُ الإشكالِ: في ما حكاهُ سيبويهِ من قولِهِم: إنَّهُم أجمعونَ ذاهبونَ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ؛ جملتان مُستفتحتانِ بـ(إنَّ) النَّاصبةِ اسمِهَا المتبوعِ بتوكيدٍ (أجمعون) وعطفِ نسقٍ (وزيدٌ) وكلاهما مرفوعٌ، وهوَ ما حكمَ عليهِ سيبويهِ بالغلطِ، إذ حقُّهُما النَّصبُ لا الرَّفعُ إجراءً على اللفظِ واعتدادًا بالنَّسخِ.

توجيهُ المسألةِ: لا يرى سيبويهِ صِحَّةَ وقوعِ التَّابعِ لاسمِ (إنَّ) مرفوعًا قبلَ تمامِ الجملةِ بالخبرِ، ولذا فهوَ يُغلِّطُهُ لأنَّهم رأوا أنّ معنَى (إنّهم ذاهبونَ): هُمْ ذاهبونَ، فوهموا سقوطَ (إنَّ) من اللفظ فعطفوا عليهِ.

وللنُّحاةِ في رفعِ التَّابعِ(٧٧) لاسمِ إنَّ مذهبانِ(٧٨):

- امتناعُ العطفِ على الموضعِ قبلَ تمامِ الخبرِ على كلِّ حالٍ، وهو مذهبُ البصريّين ما عدا المبرّدَ الذي يُخالفهُم إن كانَ اسم (إنَّ) مبنيًّا.
- جوازُ العطفِ على موضعِ (إنَّ) قبلَ تمامِ الخبرِ، وهوَ مذهبُ الكوفيّينَ على تفصيلٍ في ذلكَ؛ فحينَ قصرَهُ الفرَّاءُ على ما لا يتبينُ فيه الإعرابُ أطلقَهُ الكسائيُّ على كلِّ حالٍ.

وقد تعلَّقَ الكوفيُّونَ بأمورٍ:

النَّقلِ الصَّحيحِ الصَّريحِ منَ القرآنِ الكريمِ في قراءةٍ سبعيَّةٍ متواترةٍ، وهي قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَصَارَى﴾ [المائدة: ٦٩]، ومن النَّثرِ في قولي العربِ اللذينِ حكاهما سيبويهِ، وكذا ما حكاه الأخفش في مسائل الكبير: سمعت من العرب من يقول: إن زيدًا وأنت ذاهبان.

---

(٧٥) لزهير في ديوانه ١٤٠ برواية (ولا سابقي شيء)، واستشهد به سيبويه ٢/ ١٥٤ على عطف "سابق" بالجر على "مدرك" على توهم الباء فيه.

(٧٦) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٧٧) النعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء (شرح التسهيل ٤٧/٢، التذييل والتكميل ٢٠٨/٥).

(٧٨) انظر: الأصول ٢٥٧/١، علل النحو ٢٤٣/١، أسرار العربيَّة ١٢٤/١، الإنصاف (مسألة ٢٣) ١٥١/١، البديع في العربية ٥٤٧/١، شرح المفصل ٥٤٢/٤، شرح الكافية للرضي ٣٥٦/٤، شرح التسهيل ٤٧/٢، الكناش ٢/ ٩٤-٩٥، التذييل والتكميل ١٩٤/٥.

- القياسُ على الإجماعِ على جوازِ ذلكَ في (لا) من بابِ حملِ النَّقيضِ على النَّقيضِ.
- المنطقُ الذي يُجيزُ هذا كما أجازَهُ بعدَ تمامِ الخبرِ، فلا فرقَ بينَهُما؛ بناءً على مذهبِهِم في كونِ (إنَّ) غيرَ عاملةٍ في الخبرِ.

وقد أبى ذلكَ البصريُّونَ لما يستلزمُهُ من تعدُّدِ العاملِ في الخبرِ، وتأوَّلوا كلَّ شواهدِ الكوفيّينَ؛ حيثُ حملوا آيةَ المائدةِ الآنفةِ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ، والتقديرُ: إنَّ الذينَ آمنوا والذينَ هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك[٧٩]، كما حكموا على قولي العربِ بالغلطِ اتِّباعًا لسيبويهِ؛ معلِّلينَ ذلكَ بأنَّ العربيَّ يتكلمُ بالكلمةِ إذا استهواهُ ضربٌ منَ الغلطِ فيعدلُ عن قياسِ كلامِهِ، ولذا فلا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ معَ قلَّتِهِ في الاستعمالِ وبُعْدِهِ عنِ القياسِ.

حكمُ المسألةِ: تصدَّرَ سيبويهِ الحكمَ على إتباعِ المرفوعِ اسمَ (إنَّ) إن كانَ توكيدًا أو نسقًا بالغلطِ مُريدًا بهِ مَا عيَّرَ عَنهُ غَيره بالتوهُّمِ[٨٠] "يريدُ أنَّهُ لم يُشركْ في النَّاصبِ وكأنَّهُ لم يتقدَّم ناصبٌ، بلِ ابتدأ بالاسمِ مرفوعًا فأتبعَهُ مرفوعًا، فصارَ كأنَّه لم يذكرِ النَّاصبِ"[٨١]، وتبعَهُ كثيرٌ منَ النَّحويّينَ بالنَّصِّ على عبارتِهِ في كثيرٍ من الأحيان، ويُلمحُ ابنُ السَّرَّاجِ إلى شذوذِهِ بقولِهِ عن الفرَّاءِ "وهو وأصحابُهُ كثيرًا ما يقيسونَ على الأشياءِ الشَّاذَّةِ"[٨٢]؛ إشارةً إلى إجازتِهِم الإتباعَ على اسمِ (إنَّ) رفعًا.

رؤيـة: من خلالِ هذا العرضِ الموجزِ وطولِ تأمُّلي لأمثلةِ سيبويهِ وشواهدِهِ النَّثريَّةِ عنِ العربِ؛ أخلصُ إلى ما يأتي:

- ما حكاه سيبويهِ من جاءَ في سياقِ قولِ العربِ: (إنَّهُم أجمعونَ ذاهبونَ ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ) لا يعدو أن يكونَ مثالينِ من أمثلةِ النَّحويّينِ وإنشائِهِم، فنظرةٌ عجلى على شواهدِ النَّثرِ في كتابِهِ أو كتبِ غيرِهِ تُنبئُ عن مُخالفةِ هذينِ لسننِ العربِ في أقوالِهِم وتركيبِهِم، فضلاً عن مشابهتِها الأمثلةَ التَّوضيحيَّةَ المنشأةَ في تركيبِها ومفرداتِها التي تدورُ في أغلبِها، كما أنَّ سيبويهِ لم يُصرِّح حقيقةً بالنِّسبةِ للعربِ بشكلٍ قاطعٍ؛ بل محتملٍ حيثُ يُمكِنُ أن يُفهمُ منهُ التَّمثيلُ بالنَّظيرِ ممَّا قالته العربُ، فهم قالوا على غرارِ ذينِ المثالينِ، وجرى الإسنادُ تجوُّزا. واللهُ أعلمُ.

---

(٧٩) انظر: مغني اللبيب ٦٢١/١.
(٨٠) وفيه أقوالٌ أخرى، ينظر: الإنصاف (م ٢٣) ١٥١/١، أسرار العربيَّة ١٢٥/١، التذييل والتكميل ١٨٨/٥.
(٨١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٨٢.
(٨٢) الأصول في النحو ٢٥٧/١.

- أرادَ سيبويهِ "بالغلطِ مَا عبَّرَ عَنهُ غَيرُهُ بالتَّوهُّمِ وَذَلِكَ ظَاهرٌ من كَلَامِهِ ويُوضِّحُهُ إنشادُهُ الْبَيْتَ"(٨٣)، وقد "سمَّاهُ غلطًا لخروجِهِ عنِ القياسِ لما فيهِ من إعمالِ عاملينِ في واحدٍ"(٨٤). يريدُ على التَّفصيلِ أنَّهُ لم يُشرك في النَّاصبِ وكأنَّهُ لم يتقدَّم ناصبٌ؛ بلِ ابتدأ بالاسمِ مرفوعًا فأتبعَهُ مرفوعًا، فصارَ كأنَّهُ لم يذكرِ النَّاصبَ، وسُمِّيَ غلطًا مجازًا لا حقيقة(٨٥).
- وهِمَ ابنُ مالكٍ رحمَهُ اللهُ تعالى عندما فسَّرَ مرادَ سيبويهِ بالخطأِ، وأنَّهم لحنوا في ذلكَ، ولا يُوثَقُ بهِم في ذلكَ ولا يُبنى عليه؛ فقالَ: "وهذا غيرُ مرضيٍّ منهُ رحمَهُ اللهُ، فإنَّ المطبوعَ على العربيَّةِ كزهيرٍ قائلِ البيتِ لو جازَ غلطُهُ في هذا لم يُوثَقُ بشيءٍ من كلامِهِ، بل يجب أن يُعتقَدَ الصَّوابُ في كلِّ ما نطقَتْ به العربُ المأمونُ حدوثُ لحنِهِم بتغيُّرِ الطِّباعِ"(٨٦). ورُدَّ بأنَّهُ "متى جوَّزنا ذلك عليهم زالت الثِّقةُ بكلامِهِم وامتنعَ أن نُثبِتَ شيئًا نادرًا لإمكانِ أن يُقالَ في كلِّ نادرٍ إنَّ قائلَهُ غلِطَ"(٨٧).
- العطفُ المشارُ إليهِ من بابِ عطفِ الجملِ لا المفرداتِ، ولذا لم يكُنْ إلا بعدَ تمامِ الجملةِ، ولو كانَ من عطفِ المفرداتِ لكانَ قبلَ التَّمامِ أولى من بعدِهِ؛ لأنَّ وصلَ المُتعاطفَينِ أجودُ من فصلِهما(٨٨).

وخلاصةُ الأمرِ أنَّ سيبويهِ سمعَ الوجهينِ منَ العربِ؛ الإتباعُ على اللفظِ نصبًا، وعليهِ أكثرُ شواهدِ العربيَّةِ التي اعتمدَها لبناءِ مقاييسِهِ وقواعدِهِ الممثِّلةِ مذهبِ مدرستِهِ، والوجهُ الآخرُ الرَّفعُ الذي تقلُّ شواهدُهُ– على تنوّعِها– بالغةً حدَّ النُّدرةِ، ويحملُهُ على التَّوهُّمِ ولا يقيمُ عليهِ القواعدَ؛ بخلافِ الكوفيّينَ الذينَ توسَّعوا في النَّقلِ واعتمدوا عليهِ، وبينَ المذهبينِ أجدُني وسطًا؛ أزعمُ صحَّةَ الوجهينِ باختلافِ رتبتِهما، فالإتباعُ نصبًا صحيحٌ قويٌّ بكثرةِ شواهدِهِ، والإتباعُ رفعًا صحيحٌ أيضًا، لكنَّهُ أقلُّ منهُ رتبةً، والحكمُ على مثلِ هذا بالصِّحةِ ناتجٌ لما يأتي:

- ثبوتُ السَّماعِ بشواهدِهِ القرآنيَّةِ والشِّعريَّةِ والنَّثريَّة.
- ما نُقِلَ مُقدَّمٌ على ما عُقِلَ، ورتبةُ السَّماعِ– لا شكَّ– أعلى منَ المنطقِ وبراهينِ العقلِ.
- تأوُّلُ البصريّنَ للشَّواهدِ مُتكلَّفٌ بعيدٌ ولا أجدُهُ سائغًا مقبولا.

(٨٣) مغني اللبيب ٦٢١/١.
(٨٤) التذييل والتَّكميل ١٩٧/٥.
(٨٥) انظر: نفسه.
(٨٦) شرح التسهيل ٢/ ٥٢.
(٨٧) مغني اللبيب ٦٢١/١.
(٨٨) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٤٩.

- كونُ (إنَّ) واسمِها في موقعِ الابتداءِ مقبولٌ عقلاً، إذِ الموقعُ– رتبةً وأصلاً– للابتداءِ فحلتا محلَّهُ.
- الاعتلالُ بعملِ عاملينِ في محلٍّ واحدٍ تقديرٌ بُنيَ على خافٍ لا يظهرُ ولا يُجزَمُ بصحَّتِهِ، ويُمكنُ التَّخلُّصُ منهُ بافتراضٍ مختلفٍ للعاملِ في الخبرِ.

المسألةُ الثَّالثةُ: قلبُ الياءِ واوًا في تصغيرِ الأجوفِ اليائيِّ:

يقولُ سيبويهِ: "إن كانَت بدلاً من واوٍ ثمَّ حقَّرتَهُ رددتَ الواوَ، وإن كانَتْ بدلاً من ياءٍ ردْتَ الياءَ، كما أنَّك لو كسَّرتَهُ رددتَ الواوَ إن كانت عينُهُ واوًا، والياءَ إن كانت عينُه ياءً، وذلكَ قولُك في (بابٍ): بويبٌ، كما تقولُ: أبوابٌ و(نابٍ): نييبٌ، كما تقولُ: أنيابٌ وأنيبٌ. فإن حقَّرتَ نابَ الإبلِ فكذلك؛ لأنَّك تقولُ: أنيابٌ ... وإن جاءَ اسمٌ نحوُ النابِ لا تدري أمِنَ الياءِ هو أم من الواوِ فاحملْهُ على الواوِ حتَّى يتبيَّنَ لك أنَّها من الياءِ؛ لأنَّها مبدلةٌ من الواوِ أكثرَ، فاحملْهُ على الأكثرِ حتَّى يتبيَّنَ لك. **ومنَ العربِ من يقولُ في (ناب): نُوَيبٌ؛ فيجيءُ بالواوِ لأنَّ هذهِ الألفَ مُبدلةٌ منَ الواوِ أكثرَ، وهوَ غلطٌ منهم**"[٨٩].

وجهُ الإشكالِ: مخالفةُ القياسِ بتصغيرِ (ناب) ذاتِ الأصلِ اليائي بقلبِ يائِها واوًا حيثُ قيلَ: نُوَيبٌ، وهوَ ما غلَّطَهُ سيبويهِ، والصَّوابُ يقتضي إرجاعِها لأصلِها اليائيِّ، فيُقالُ: نييبٌ.

توجيهُ المسألةِ: أصلُ (نابٌ) نيبٌ لجمعِهِ على أنيابٍ وأنيبٍ، ويُجمَعُ النَّابُ منَ الإبلِ على نيبٍ، فلمَّا تحركتِ الياءُ وفُتِحَ ما قبلَها قُلِبت ألفًا، ولأنَّ التَّصغيرَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها رُدَّت الألفُ إلى أصلِها اليائيِّ، فيُقالُ: نُيَيبٌ[٩٠]؛ وفقَ مقاييسِ البصريِّينَ التي تستوجبُ الردَّ. وقد أجازَ الكوفيُّونَ الوجهينِ على حدٍّ سواءٍ بالردِّ والقلبِ؛ فيقولونَ: نُيَيب ونُوَيب[٩١]، ووافقهم ابنُ مالكٍ على جوازِهِ جوازًا مرجوحًا[٩٢].

حكمُ المسألةِ: وصمَ بعضُ النَّحويِّينَ القولَ ب(نُوَيبٍ) تصغيرًا ل(نابٍ) بالشذوذِ والخروجِ عنِ القياسِ وفقَ مذهبِ البصريِّينَ، والجوازِ على رأيِ الكوفيِّينَ[٩٣]، كما اكتفى كثيرٌ منهم بتناقلِ نصِّ سيبويهِ وحكمِهِ ممَّا يُشيرُ لموافقتِهِم لهُ فيما رآهُ من تغليطِ بعضِ من نطقَ بذا منَ

(٨٩) الكتاب ٤٦٢/٣.
(٩٠) انظر: تهذيب اللغة ١١٥/١٥، أسرار العربية ٢٥٥، البديع في العربية ١٦٤/٢، شرح الشافية ٢٠٩/١، الكناش ٣٥٨/١، ارتشاف الضرب ٣٦٠/١.
(٩١) انظر: توضيح المقاصد ١٤٣٢/٣، همع الهوامع ٣٣٠/٣، شرح الأشموني ٤/ ١٦٥.
(٩٢) انظر: همع الهوامع ٣٣٠/٣.
(٩٣) انظر: شرح الكتاب ٢٠٢/٤، اللمع في العربيَّة ٢١٣، شرح الشافية ٢٠٩/١، ارتشاف الضرب ٣٦٠/١، توضيح المقاصد ١٤٣٢/٣، همع الهوامع ٣٣٠/٣.

العربِ[٩٤]، ولا شكَّ أنَّ مرادَهُ من ذلكَ هوَ الخروجُ عمَّا ثبتَ لديهِ من مقاييسَ مبنيَّةٍ على كثيرٍ مسموعٍ من لغةِ العربِ.

رؤيـةٌ: بنى البصريُّونَ قواعدَهُم على المنقولِ الوفيرِ، فلم يعتدُّوا بما خالفَ ذلكَ من شواهدَ مُتناثرةٍ، بخلافِ الكوفيِّينَ الذينَ يُقدِّسونَ السماعَ مهما قلَّ، ولذا فقد ارتضوا في تصغيرِ نابٍ الوجهينِ القائمَينِ على حدَّينِ مختلفينِ عددًا اختلافًا ظاهرًا، وبينَ المدرستينِ أجدني سائرةً معَ البصريِّينَ في تضييقِهِم دائرةَ المسموعِ على الكثيرِ دونَ اعتدادٍ بما قلَّ أو ندرَ، ومعَ ذلكَ أجدُ مسوِّغًا للنَّاطقِ ب (نُوَيبٍ) أجملُها فيما يأتي:

- الانسياقُ لغلبةِ الواوِ على الياءِ في هذا البابِ التي يُقرُّ بها النَّحويُّونَ[٩٥]، وهوَ ما صرَّحَ بهِ سيبويهِ حينَ قالَ: "فيجيءُ بالواوِ لأنَّ هذهِ الألفَ مُبدلةٌ منَ الواوِ أكثرَ"، وفيهم من قال في (ناب): (نويب) فيجيء بالواو على جهة الغلط لكثرة أن تكون الألف من الواو[٩٦].
- احتمالُ جهالةِ الأصلِ التي تقودُ لحملِها على الواوِ[٩٧].
- الاتِّكاءُ على النَّظيرِ المسموعِ، نحوَ "بُوَيْضة" تصغيراً لبيضةٍ.
- الجنوحُ للخفَّةِ بالقلبِ واوًا كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ الياءات[٩٨].

المسألةُ الرَّابعةُ: تحريكُ آخرِ أمرِ النَّاقصِ معَ هاءِ السَّكتِ:

يقولُ سيبويهِ: "وزعمَ أبو الخطَّابِ أنَّ ناسًا منَ العربِ يقولونَ: ادعِهِ من دعوت، فيكسرونَ العينَ، كأنَّها لما كانَت في موضعِ الجزمِ توهَّموا أنَّها ساكنةٌ إذ كانَت آخرَ شيءٍ في الكلمةِ في موضعِ الجزمِ، فكسروا حيثُ كانَتِ الدَّالُ ساكنةً؛ لأنَّهُ لا يلتقِي ساكنانِ، كما قالوا: ردَّ يا فتى، **وهذهِ لغةٌ رديئةٌ، وإنما هو غلطٌ**، كما قالَ زهيرٌ:

بدا ليَ أنِّي لسْتُ مُدرِكَ ما مضَى ... ولا سابِقٍ شَيئًا إذا كانَ جائيًا"[٩٩]

وجـهُ الإشكالِ: (ادعِه) فعلُ أمرٍ معتلُّ الآخرِ بالواوِ؛ بُنيَ على حذفِ علَّتِهِ وبقيَ ما قبلَها مضمومًا كما كانَ دلالةً على الحرفِ المحذوفِ، وعندَ لحاقِ هاءِ السَّكتِ واتِّصالِها بهِ نطقَ بهِ ناسٌ منَ العربِ بكسرِ عينِهِ المضمومةِ – بلا وجهٍ – وهوَ ما غلَّطَهُ سيبويهِ؛ لأنَّ القياسَ بخلافِهِ.

(٩٤) انظر: الأصول في النَّحو ٣٧/٣، الحلبيات ١٧٢، البديع في العربية ١٦٤/٢.
(٩٥) انظر: الحلبيات ١٧٢.
(٩٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٠٣/٤.
(٩٧) انظر: اللباب ١٦٥/٢، البديع في علم العربيَّة ١٦٤/٢.
(٩٨) انظر: همع الهوامع ٣٣٠/٣.
(٩٩) الكتاب ٣٧٣/١.

توجيهُ المسألة: هاءُ السَّكتِ ساكنةٌ تلحقُ أواخرَ الكلمِ للمحافظةِ عليها والنُّطقِ بآخرِها، لا سيَّما ما أصابَهُ سقطُ حرفٍ فتتَّصلُ بهِ جوازًا أو حرفينِ على سبيلِ الوجوبِ، والأصلُ– فيما حُذِفَ منهُ حرفٌ واحدٌ نحوَ (ادعه واغزه) ونحوِهما ممَّا سقطَ منهُ علتُهُ– أن تلحقَهُ هاءُ السَّكتِ معَ بقاءِ حركةِ الحرفِ الأخيرِ للفعلِ، فيُقالُ: ادعُهْ واغزُهْ بضمِّ سابقِ الهاءِ، وكذا في كلِّ ما دخلَت عليهِ هاءُ السَّكتِ من فعلٍ أو اسمٍ أو حرفٍ لا تُغيِّرُ فيهِ شيئًا[١٠٠].

وما حكاهُ أبو الخطَّابِ فيما نقلَهُ سيبويهِ عنهُ مخالِفٌ أصلَ العربيَّةِ؛ حيثُ كُسرَ آخرُ الفعلِ بلا مُوجبٍ فقيلَ: ادعِهْ؛ مُتوهِّمينَ سُكونِ آخرِها إذ كانَ في موضعِ الجزمِ كأنَّما لم يحذفوا شيئاً للجزمِ، فكسروه لئلا يلتقِي ساكنانِ (الدَّالُ والعينُ المُتوهَّمُ سكونُها)؛ وهوَ توجيهُ سيبويهِ لما وقعوا فيهِ من غلطٍ[١٠١].

وثمَّةَ توجيهٌ آخرُ للمسألةِ؛ وذلكَ أنَّ منَ العربِ من يُسكِّنَ الحرفَ الذي يبقى آخرًا بعدَ المحذوفِ عندَ الجزمِ أو البناءِ؛ توهمًا منهم أنَّهم لم يحذفوا شيئًا للإعرابِ أو البناءِ، فيقولُ: اشترْ ثوبًا واتقْ زيدًا ونحوَهما، فيحذفُ الياءَ ثم يُسكِّنُ المتحرِّكَ الذي يسبقُ الياءِ المحذوفةِ، فلمَّا كانَ هذا قد يسكنُ قدرَ إسكانِ العينِ من ادعهْ على هذهِ اللغةِ، ثم ألحقوا هاءَ السَّكتِ لكونِ العينِ في تقديرِ الحركةِ ثم كسروا أولَ الساكنينِ درءًا لاجتماعِهما[١٠٢]. وزعمَ أبو سعيدٍ أنَّ التوجيهَ السَّابقَ هذا هوَ مُرادُ سيبويهِ وإن لم يُصرِّح بهِ[١٠٣]؛ ولستُ أراهُ كما قالَ لتصريحِهِ بسكونِ الدَّالِ والعينِ وموجبِ سكونِ الأخيرةِ، واللهُ أعلمُ.

حكمُ المسألة: أولُ من حكمَ على كسرِ عينِ فعلِ الأمرِ النَّاقصِ حينَ لحاقِ هاءِ السَّكتِ بهِ – فيما وقفتُ عليهِ – هوِ سيبويهِ فغلَّطَهُ مفسرًا ذلكَ بالتَّوهُّمِ، وتبِعَهُ في ذلكَ قومٌ منهم أبو سعيدٍ والرَّضيُّ.

رؤيةٌ: لم تُسعفنا المصادرُ لخدمةِ هذهِ المسألةِ حيثُ لم أقف عليها إلا في عددٍ يسيرٍ من الكتبِ كانَ تناولُهُم لها عابرًا، ولعلَّ ندرةَ وقوعِ نحوِ هذا القولِ كانَ سببًا لندرةِ ظهورِها في المظانِّ، كما أنِّي أقولُ في هذا القولِ ما ذكرتُهُ آنفًا في ما راجَ على أنَّهُ قولٌ للعربِ في المسألةِ الثَّانيةِ: (إنَّهُم أجمعونَ ذاهبونَ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ) من أنَّهُ لا يعدو كونَهُ من تمثيلِ النُّحاةِ حكوهُ على غرارِ ما نطقَ بهِ العربِ حُكمًا لا لفظًا.

(١٠٠) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٩٨/٢.
(١٠١) انظر: الكتاب ٣٧٣/١، الخصائص ٣/ ٢٠٤.
(١٠٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣١/٥، شرح الشافية للرضي ٢٩٨/٢.
(١٠٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣١/٥.

المسألةُ الخامسةُ: همزُ جمعِ ما كانَ بياءٍ غيرِ زائدةٍ:

يقولُ سيبويهِ: "**فأمَّا قولهُم مصائبُ فإنَّهُ غلطٌ منهُم**، وذلكَ أنَّهم توهَّموا أنَّ مُصيبةً (فَعِيلَةٌ)، وإنَّما هيَ مُفعِلَةٌ، وقد قالُوا: مصاوبَ"[١٠٤].

وجهُ الإشكالِ: زنةُ مصيبةٍ (مُفعِلةٌ) اسمَ فاعلٍ من (أصاب)، وأصلها (مُصْوِبةٌ) فنُقِلت حركةُ الواوِ للسَّاكنِ الصَّحيحِ قبلَها فصارت (مُصِوْبةً)، ثم قلبتِ الواوُ ياءً مجانسةً لسكونِها وانكسارِ الحرفِ قبلَها فأصبحَت (مصيبةً)، والياءُ فيها منقلبةٌ عن أصلٍ لا زائدةٍ ومتحرِّكةٌ في الأصلِ لا حرفَ مدٍّ، وجمعُها على (مصائبَ) مهموزةً مُخالفٌ للقياسِ الذي يقتضي بقاءُ الواوِ كونَها ليسَت زائدةً، وهوَ شرطُ القلبِ همزةً. وقياسُها أن تُجمَعَ على مصاوِبَ.

توجيهُ المسألةِ: القياسُ للجمعِ على (فعائلَ) مهموزةً أن يكونَ المعتلُّ في المفردةِ حرفَ مدٍّ زائدٍ، فإن كانَ أصلاً (أو منقلبًا عن أصلٍ) أو غيرَ مدٍّ امتنعَ قلبُهُ همزةً وبقيَ على أصلِهِ، ومثلُ ما استوفى الشُّروط صحيفةٌ وصحائفُ وخميلةٌ وخمائلُ، أمَّا ما انتقصَ فيهِ شرطُ الزِّيادةِ فنحوُ مصيبةٍ ومصاوبَ[١٠٥]، كما يقتضيهِ القياسُ والأصلُ[١٠٦].

وأجازَ أبو إسحاقَ في قولِهم (مصائبَ) أن تكونَ الهمزةُ بدلا منَ الواوِ المقدَّرةِ في (مَصَاوِبَ) كَمَا قَالُوا وِسادةَ وإسادَةَ، وهو ما رآهُ السِّيرافيُّ أيضًا في أحد تخريجيهِ للشُّذوذ[١٠٧]، وردَّ عليهِ أبو عليٍّ ذلكَ، وقالَ: إنَّ الواوَ المكسورةَ لم تُهْمَز غيرَ أوَّلٍ في غيرِ ذا الموضعِ فيحملُ هذا عليهِ، وإذا كانَ همزُها– وهيَ أوَّلُ– غيرَ مُطَّردٍ فهمزُها حشوًا خطأ. ووافقَهُ ابنُ جنّي فيما ذهبَ إليهِ[١٠٨].

ونقلَ أبو إسحاقَ عنِ الأخفشِ أنَّ (مَصائبَ) وَقعَتِ الْهمزَةُ فِيهَا بَدَلًا منَ الْوَاوِ لِأَنَّهَا أُعِلَّت فِي (مُصيبةَ)، وردَّهُ حاكمًا عليهِ بالرَّداءةِ؛ لاقتضائِهِ القولَ فِي مَقامٍ (مَقائمَ) وَفِي مَعونةَ (مَعَائنَ)[١٠٩].

---

(١٠٤) الكتاب ٤٢٤/١.

(١٠٥) وهو قول أكثر العرب بالتَّصحيح، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٢٢سفر السَّعادة ٢٢٣/١، ارتشاف الضرب ٢٦١/١.

(١٠٦) وقد حكى بعضُ العلماء مصايب بالياء. وقيل هو من قولهم: صاب السهم يصيب، ويكون من باب مَعايش، إلا أن الكوفيين يسهلون الهمز في مثل هذا الموضع على التشبيه، ويجعلون الأصلي كالزائد، ويُشبهونه بصحايف، وقيل هو بالياء شاذ، لأنّ أصلها مصوبة من صاب يصوب لكن لكثرته في كلامهم خفّف على غير قياس. انظر: الكناش ٢/ ٢٨٤.

(١٠٧) والوجه الآخر وافق فيه سيبويه على التَّشبيه بفعيلة، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٢١-٢٢٢، ٢٥٩/٥.

(١٠٨) انظر: المنصف ١/ ٢٣٠، ١/ ٣٠٨.

(١٠٩) انظر: تهذيب اللغة ١٧٧/١، المنصف ١/ ٣٠٩.

وَقَولُ سِيبَوَيْهِ توهَّموها فَعيلةً؛ أَي توهَّموا الياءَ الَّتِي فِي مُصيبة – وَهِي مُنقَلِبة عَن الْعين الَّتِي هِيَ واوٌ– الياءَ الَّتِي تُزاد للمدِّ فِي نَحْو سَفينة، فهمزوا الْيَاء المنقلبة عَن الْوَاو الَّتِي هِيَ عينُ الْفِعْلِ كَمَا هَمَزوا الياءَ الَّتِي للمَدِّ فِي

نَحْو سَفائِنَ وصَفائِحَ، وَلَا تُشبِه هَذِه الْيَاءُ تلكَ. فإنَّ هَذِه منقلبةٌ عَن واوٍ هِيَ عينٌ أصلُها الحركةُ، وتلكَ زائدةٌ للمدِّ لَا حَظَّ لَهَا فِي الْحَرَكَة[١١٠].

<u>حكمُ المسألة:</u> أجمعَ النحويّون على أن حَكَوْا مصائبَ فِي جمعِ مُصيبةٍ بِالْهَمْزِ، وأَجمعوا على أنَّ الاختيارَ مصاوِبُ، ومصائبُ عِنْدهم بِالْهَمْز من الشاذّ[١١١]، أُتِيَ بها على غير قياسٍ. وتفسيرُ ذلك– كما حكى سيبويهِ– أنَّهم توهَّمُوا مُفْعِلَةً فَعيلةً التي ليس لها في الياءِ ولا الواو أَصْلٌ[١١٢]، شبَّهوها حيثُ سكنَت بصحيفةٍ وصحائفَ[١١٣].

واختلفت أحكامُ النَّحويّينَ فيها؛ فمنهم من يرى الهمزَ لحنًا[١١٤]، وسيبويهِ رآهُ غلطًا كما تقدَّمَ وتبعَهُ كثيرٌ[١١٥]، ومذهبُ الزَّجَّاجِ ومن تبعَهُ الشُّذوذ[١١٦]، وبعضُهم خطَّأهُ[١١٧] أو ضعَّفَهُ[١١٨]، ومنهم من اكتفى بوصفِهِ خروجًا عن القياسِ[١١٩] أو توهُّمًا[١٢٠]. وكلُّ ذلك يقودُ لحكمٍ واحدٍ هو مفارقةُ القياسِ وتوهُّمُ المشابهةِ؛ وسببُ ذلك عائدٌ– كما حكى ابنُ جنّي عن أبي عليٍّ– إلى كونِهِ: "إنَّما دخلَ هذا النحوُ كلامِهم؛ لأنهم ليسَت لهم أصولٌ يُراجعونها، ولا قوانينُ يستعصمونَ بها؛ وإنَّما تهجُمُ بهم طباعهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد..."[١٢١].

وفرَّقَ ابنُ عصفور بينَ حكمي الشُّذوذِ عندَ الزَّجَّاجِ والغلطِ عندَ سيبويهِ بناءً على علَّتيهِما؛ فقال: "وأمَّا مَصائبُ في جمع مُصِيبة فكان القياس فيها مَصاوِب... فإمَّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوَّلٍ شذوذًا، فتكون مثل أقائيم في جمع أقوام، وهو مذهب الزَّجَّاج، وإمَّا أن يكونوا غَلِطوا فشبَّهوا ياءَ مُصيبة– وإن كانت عينًا– بالياءِ الزَّائدةِ في نحوِ صحيفةٍ،

(١١٠) انظر: المخصص ٢٠٩/٤، ارتشاف الضرب ٢٦١/١.
(١١١) انظر: تهذيب اللغة ١٢ /١٧٧، المحكم ٣٨٧/٨، شرح الشافية للرضي ٢٩/١.
(١١٢) انظر: المحكم ٣٨٧/٨.
(١١٣) انظر: الكتاب ٤٢٥/١.
(١١٤) انظر: الصحاح (صوب).
(١١٥) انظر: المقتضب ١/ ١٢٣، الأصول في النَّحو ٢٨٧/٣، المحتسب ٣٦٥/١، المنصف ١/ ٣٠٨، سفر السَّعادة ١٠٤/١، المزهر ٤٢١/٢.
(١١٦) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢٢١/٥، الخصائص٣/ ١٤٦، الممتع ٢٢٤/١، سفر السَّعادة ٢٢٢/١.
(١١٧) انظر: المنصف ١/ ٣٠٧.
(١١٨) انظر: الشافية ١٠٠/١، شرح الشافية ١٢٧/٣.
(١١٩) انظر: المخصص ٣٦٦/٣، اللباب ٤١١/٢، شرح الشافية ٧٧٧/٢.
(١٢٠) انظر: سفر السَّعادة ١٠٤/١، شرح الشافية ٢٩/١.
(١٢١) الخصائص ٣/ ٣٧٣.

فقالوا: مَصائب، كما قالوا: صَحائف، وهو مذهبُ سيبويهِ. والأوَّلُ أَقيسُ عندي؛ لأنَّه قد ثَبَت له نظيرٌ، وهو أَقائيم"[١٢٢].

رؤيةٌ: بعدَ تتبُّعِ هذهِ المسألةِ في كتب النَّحويّينَ واللغويينَ والقرَّاء أخلصُ إلى أنَّ ما وقعَ فيع العربُ من مُخالفةِ قياسِ نظامِ همزِ فَعَائِلَ (مَفَاعِل) يُسوِّغُهُ عندهم أمرانِ:

- وجودُ النَّظيرِ في القرآنِ الكريمِ وبقراءةٍ سبعيَّةٍ متواترة والشِّعرِ وغيرهما. ومنه قراءةُ نافعٍ ﴿وجعلنا لكم فيها معائش﴾ [الأعراف/ ١٠][١٢٣] وقولُ الطرماحِ:

مزائد خرقاء اليدينِ مسيفة يخب بها مستخلف غير آئنِ[١٢٤]

وقولهُم: منارة ومنائر[١٢٥].

- كونُ الحرفِ (الياء في مُصيبةٍ) في مرتبةٍ وسطى بين الأصلِ والزيادةِ، أو كما يُقال: مشبهًا بالزائد، فلا هو زائدٌ صِرفًا ولا أصلٌ على الحقيقة، وإنَّما هو بدلٌ من الأصلِ، ومن هذه الحيثيَّةِ عوملِ معاملَتَه[١٢٦]. ويدعمُهُ ما حكى سيبويهِ عن أبي الخطَّابِ أنَّهم يقولون في رايةٍ: راءة، فهؤلاءِ همزوا بعدَ الألفِ وإن لم تكن زائدةً وكانت بدلًا؛ كما يهمزون بعد الألفِ الزائدةِ في فضاءٍ وسقاءٍ. وعلةُ ذلك أنَّ هذهِ الألفَ وإن لم تكن زائدةً فإنَّها بدلٌ والبدلُ مشبهٌ للزائدِ، والتقاؤهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ليس أصلًا[١٢٧].

ولتلمُّسِ هذينِ الوجهينِ، ولا سيَّما أولهما، وبخاصَّةٍ وروده في القرآنِ الكريمِ وفي قراءةٍ متواترةٍ صحيحةٍ؛ فإنّي أجدني ميَّالةً لإجازةِ الجمعينِ؛ بالإجراء على الأصلِ والهمزِ، معَ التَّمييزِ بينهما قلةً وكثرةً، وقد كانَ النَّحويُّونَ يُقيمونَ القاعدةَ على الشَّاهدِ الواحد، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١٢٢) الممتع ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(١٢٣) وبها قرأ ابن عامر والأعرج وزيد بن على والأعمش (السبعة ٢٧٨، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٦٠٠، مختصر شواذ القراءات ٤٢، النشر في القراءات العشر ١/ ١٦، الإتحاف ٢٦٤) وقال أبو الفتح: قد اختلفت الرواية عن نافع، فأكثر أصحابه يروي عنه: "مَعَايِش" بلا همز، والذي روى عنه بالهمز خارجة بن مصعب. (المنصف ١/ ٣٠٨) وخطَّأه كثير (معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٥٣، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٦٠٠، شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ٢٦٠، المنصف ٢/ ٣٠٧، مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٥٥)

(١٢٤) البيت للطرماح في ديوانه ١٦٥، وهو في الخصائص ١/ ٣٢٩.

(١٢٥) انظر: الخصائص ٣٢٩/١ المخصص ١٤٦/٣.

(١٢٦) انظر: المزهر ٤٢١/٢.

(١٢٧) انظر: المخصص ٢٨٠/٣.

المبحثُ الثَّالثُ: أسبابُ الغلطِ

بدءًا ينبغي أن نُفرِّقَ بينَ أمرينِ للوقوفِ على بواعثِ الغلطِ في كتابِ سيبويهِ موطنِ الدِّراسةِ؛ هما:

- ما الذي سبَّبَ الغلطَ؟ بمعنى: ما الذي أوقعَ المتكلِّمَ فيه؟
- لمَ حكمَ عليه النَّحويُّونَ بالغلطِ على قولٍ للعربِ أو استعمالٍ؟

ولا شكَّ أنَّ الأوَّلَ بخلافِ الثَّاني؛ إذ هو في دواعي القولِ وبواعثِه التي قادت للوقوعِ في المخالفةِ، في حينِ أنَّ الآخرَ يُعلِّلُ لصدورِ الحكمِ عليه بالغلطِ.

ومن خلالِ استعراضِ مسائلِ الغلطِ الآنفةِ وتفحُّصِها نخلُصُ إلى أنَّ سببَ وقوعِ النَّاطقِ بما حكمَ عليه سيبويهِ بالغلطِ هو أحدُ أمورٍ:

- التَّوهُّمُ؛ وهو أن يتخيَّل المتكلِّمُ أنَّ ما ينطقُ بهِ مطابقٌ لصورةٍ أخرى تشبِهُها في حالٍ وإن اختلفَت حقيقةً معها، فيساوي بينَ الاثنتين ويعاملُهما معاملةً واحدةً، وقد صرَّحَ سيبويهِ بهذا في مسألة (تحريكِ آخرِ أمرِ النَّاقصِ معَ هاءِ السَّكتِ) عندما قالَ: "وزعمَ أبو الخطَّابِ أنَّ ناسًا منَ العربِ يقولونَ: ادعِهِ من دعوت، فيكسرونَ العينَ، كأنَّها لما كانَت في موضعِ الجزمِ **توهَّموا أنَّها ساكنةٌ** إذ كانَت آخرَ شيءٍ في الكلمةِ في موضعِ الجزمِ، فكسروا حيثُ كانَتِ الدَّالُ ساكنةً؛ لأنَّهُ لا يلتقِي ساكنانِ، كما قالوا: ردَّ يا فتى". والشَّأنُ نفسُهُ في (همز ما كان بياء غير زائدة) حيث نصَّ على التَّعليلِ بالتَّوهُّمِ قائلاً: "فأمَّا قولهُم مصائبُ فإنَّهُ غلطٌ منهُم، **وذلكَ أنَّهم توهَّموا أنَّ مُصيبةً (فَعِيلَةٌ)**، وإنَّما هيَ مُفعِلَةٌ".
- التَّخفُّفُ اللفظيُّ والانسجامُ الصَّوتيُّ، فيمضي المتكلِّمُ معَ هذا التَّناسبَ مُغيِّبًا الأصلَ الذي يُوجِبُ التَّغايرَ، وهذا جليٌّ في الإتباعِ على الجوارِ؛ إذِ الكسرُ سوَّغَ إجراءَ كسرِ ما بعدَهُ استرسالًا صوتيًّا على نسَقٍ، ولا شكَّ أنَّهُ أيسرُ للمتكلِّمِ منَ الانتقالِ منَ الكسرِ للضَّمِّ، فيكونُ في مخرجِهِ الصَّوتيِّ أسيرًا بينَ حركتينِ تُصنِّفانِ الأقوى والأثقلَ، يُسوِّغُهُ تجانسٌ آخرُ هو اتِّفاقُ اللفظينِ تنكيرًا، وهو الملمحُ الذي نصَّ عليهِ سيبويهِ؛ إذ قالَ: "ولكنَّ بعضَ العربِ يجُرُّه وليسَ بنعتٍ للضَّبِّ، ولكنَّه نعتٌ للذي أُضِيفَ إلى الضَّبِّ، **فجرُّوهُ لأنَّه نكرةٌ كالضَّبِّ**، ولأنَّه في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضَّبِّ" حتى بلغَ من تجانسِ اللفظينِ المكسورينِ وتناسبِهما أنَّهما توحَّدا حتَّى صارا "بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ" وغديا كالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ لا ينكفَّانِ ولا يستقلُّ أحدهما عن الآخرِ ويُكسرُ أحدُهما تبعًا للآخرِ كما قالَ سيبويهِ.

- مراعاةُ المعنى، فيُخلصُ المتكلِّمُ – حينَ نطقِهِ– ارتباطًا بمعنى الكلامِ، فيُسيطِرُ عليه المضيُّ وفقَهُ مسقطًا اللفظَ الموجبَ خلافَهُ إعرابًا، وهو بيِّنُ القصدِ في مسألةِ (الإتباعِ رفعًا على منصوبِ إنَّ)، وقد نصَّ سيبويهِ على هذا صريحًا بقولِهِ: "واعلم أنَّ ناسًا منَ العربِ **يغلطونَ فيقولونَ: إنَّهُم أجمعونَ ذاهبونَ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ**؛ وذلكَ أنَّ معناهُ الابتداءَ، فيرى أنَّهُ قائلٌ: هم"، فاستلهامُ معنى (هم) وهو الابتداءُ في (إنَّهم) كانَ مدعاةً للنَّظرِ باحتسابِ الموقعِ الذي هو الابتداءِ دونَما اعتدادٍ بالطَّارئِ الذي نسخَهُ وغيَّر صورتَهُ؛ فأجرى الكلامَ كما نظرَ إليهِ في باطنِ عقلِهِ: هم أجمعونَ ذاهبون، وأنت وزيدٌ ذاهبانِ.
- إمضاءُ الغلبةِ في اللفظِ دونَ سبرِ غورِهِ وتأمُّلِ ما يستحقُّ على وجهِ الخصوصِ، وهو ظاهرٌ في تصغيرِ نابٍ على نويبٍ، حيثُ أجرى النَّاطقُ المصغِّرُ– عندَ ردِّ الألفِ لأصلِها – الكلمةَ على ما شاعَ وكثرُ في نحوِ ذلكَ غيرَ ناظرٍ لهذا اللفظِ تحديدًا، وفي هذا يقولُ سيبويهِ مُعلِّلًا هذا القولَ: "ومنَ العربِ من يقولُ في (ناب): نُوَيبٌ؛ فيجيءُ بالواوِ **لأنَّ هذهِ الألفَ مُبدلةٌ منَ الواوِ أكثرَ**، وهوَ غلطٌ منهم".

أمَّا الإبانةُ عن سببِ حكمِ سيبويهِ عليها بالغلطِ فقد مضى صدرَ البحثِ عند الحديثِ عن الغلطِ في الكتابِ في المبحثِ الأوَّلِ، فينظرُ ثمَّ.

خاتمة

انتقى هذا البحثُ حكمًا من الأحكامِ النَّحويَّة، وقصرها على كتابِ سيبويهِ فحسبُ لأسبابٍ لا يجهلُها المتخصِّصُ، وقد كانَ هذا أدعى للخلوصِ إلى نتائجَ ربَّما تختلفُ لو نُظِرَ لهذا الحكمِ نفسِهِ في كتابٍ آخر أو كتبٍ مختلفةٍ.

وقد انتهت الدِّراسة– بعد تفحُّصِ مسائلِ الغلطِ في الكتابِ– إلى أنَّ سيبويهِ لم يرد لهذا الحكم أن يكونَ مرادِفًا للغلطِ كما قالَهُ بعضُهم؛ وإنَّما قصدَ بهِ خروجَ المحكومِ عليه (الكلام) عنِ القياسِ، ولكلِّ عالمٍ مصطلحُهُ وأسلوبُهُ في المعالجةِ والتَّناولِ. كما خلُصَ البحثُ– بعدَ سبرِ أغوارِ القولِ وتتبُّعِ أطوارِهِ– إلى سببِ غلطِ النَّاطقِ ومرجعِهِ وما دارَ في لبِّهِ حين جاوزَ القياسَ، وكلُّ ذلك مستقًى من حرفِ سيبويهِ ولفظِهِ، معَ الاستئناسِ بما فسَّرَهُ الشُّرَّاحُ من بعدِهِ وما قالَهُ المصنِّفونَ الذين عرَّجوا على هذهِ المسائلِ، وكذا بانَ جليًّا– من خلالِ تحقيقِ المسائلِ– أنَّ ثمَّةَ فريقًا من النُّحاةِ تابعوا سيبويهِ في الحكمِ، وآخرَ خالفوه ثمَّ افترقوا في وصفِ تلك المسائلِ بأحكامٍ لا تخلو من العيبِ، كالخطأ والضعفِ والشُّذوذِ ... وخلافِها.

ثمَّ إنَّ هذا الكتابَ كلما نُقِصَ منه موضوعٌ ازدادَ وربا، فالبحثُ فيه بمسألةٍ يكشفُ عن أخريات تتجلَّى تفتقرُ للإحاطةِ والفقهِ؛ فمُقاربةُ الغلطِ ومشابهاتُهُ عندَ سيبويهِ – مثلاً– وموازنةُ أوجُهِ الشبهِ اتِّفاقًا واختلافًا؛ موردٌ عذبٌ لينهلَ منهُ الدَّارسونَ، فضلا عن غيرِ هذا من الأحكامِ أو الأوصافِ. ومن هنا توصي الباحثةِ بالتَّزوُّدِ من هذا الأصلِ حتى تتكشفَ لنا بدائعُهُ وأسرارُهُ. واللهُ الهادي إلى سواءِ السَّبيلِ.

المصادر والمراجع:

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ لأحمد بن محمد الدمياطيّ شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م– ١٤٢٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان محمد بن حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
- أسرار العربية/ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- إصلاح المنطق/ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المشهور بابن السكيت (المتوفى ٢٤٤ هـ)، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٤، ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو/ لأبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (المتوفى:٣١٦هـ)، تحقيق: الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن/ لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت– لبنان، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج/ لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري القاهرة ودار الكتب اللبنانية بيروت، الطبعة: الرابعة– ١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

- إعراب القراءات السبع وعللها/ لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (المتوفى: ٣٧٠)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، ١٤١٣– ١٩٩٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- الإيضاح في شرح المفصل/ لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (المتوفى ٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف– العراق، ١٤٠٢– ١٩٨٢.
- البحر المحيط في التفسير/ لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربية/ لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات أم القرى، مكة المكرمة– السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن/ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس/ لأبي الفيض محمّد بن محمّد الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن/ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تذكرة النحاة/ لأبي حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل/ لأبي حيان محمد بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق ودار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
- تفسير القرآن العظيم/ لأبي الفداء ابن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مجموعة، مؤسسة قرطبة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

- كتاب التعريفات/ لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- تهذيب اللغة/ لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن/ لأبي جعفر الطبري محمد بن جرير (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
- جمهرة اللغة/ لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك/ لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م.
- المسائل الحلبيات/ لأبي علي الفارسيّ الحسن بن أحمد (المتوفى ٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
- الخصائص/ لأبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد النجار، عالم الكتب– بيروت.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- ديوان الطرماح/ للطرماح بن حكيم، دار الشرق العربي بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

- كتاب السبعة في القراءات/ لأبي بكر بن مجاهد أحمد بن موسى (المتوفى: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف– مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سفر السعادة وسفير الإفادة/ لأبي الحسن علي بن محمد علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، ط٢، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.
- شرح أبيات سيبويه/ لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الريح هاشم، الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ لأبي الحسن علي بن محمد نور الدين الأُشْمُوني (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م
- شرح تسهيل الفوائد/ لأبي عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- شرح شافية ابن الحاجب/ لمحمد بن الحسن الرضيّ الإستراباذي (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح الرضي على الكافية/ لمحمد بن الحسن الرضيّ الإستراباذي (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ– ١٩٧٨م.
- شرح الكافية الشافية/ لأبي عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢.
- شرح كتاب سيبويه/ لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م

- شرح المفصل للزمخشري/ لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم/ لنشوان بن سعيد الحميرى (المتوفى: ٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين العمري وآخرون دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الفروق اللغوية/ لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
- فقه اللغة وسر العربية/ لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط/ لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر/ لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (المتوفى: ٦٥٠هـ)، تحقيق: د. فير حسن، منشورات المجمع العلمي العراقي _ بغداد، الطبعة الأولى _ ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
- علل النحو/ لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.
- عمدة الكتاب/ لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم– الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكتاب/ لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف/ لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب (المتوفى: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ٢٠٠٠م.

- لسان العرب/ لأبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر– بيروت، الطبعة: الثالثة– ١٤١٤هـ.
- اللمع في العربيَّة/ لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية– الكويت.
- مجمل اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية– ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القرآن/ لأبي عبد الله الحسين ابن خالويه (المتوفى: ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي– القاهرة.
- المخصص/ لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد/ لبهاء الدين بن عقيل (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ).
- مشكل إعراب القرآن/ لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.
- معجم مقاييس اللغة/ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

- معانى القرآن للأخفش/ لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- معاني القرآن/ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب– بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- المقتضب/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لأبي محمد عبد الله بن يوسف، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
- الممتع في التصريف / لعلي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (المتوفى: ٦٦٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- النشر في القراءات العشر/ لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد (المتوفى: ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.